صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثالثة / العدد ٣٦ / آذار ونيسان / ٢٠١٧

سوريا غارقة بالدم والديون

اقتصاد الإدارة الذاتية
بين ازدواجية القوانين والضرائب

وادي بردى.. قصة الحرب والعطش

الكارثة السورية
لعبة المصالح الضيقة وعجز المنظومة الدولية

تكشفت في الأسابيع الفائتة سلسلة من الجرائم التي ارتُكبت وما تزال تُرتكب بحق الشعب السوري، الأمر الذي لا يضع مجالا للشك حول مدى تبعية الأطراف السورية للدول والمحاور الإقليمية، ومدى فداحه اللعبة التي تدار في العديد من العواصم. لعبةٌ السوريون فيها عبارة عن أدوات دون أن يكون لديهم أدنى دور فعلي في تقرير مصير بلادهم.

لنبدأ من قضية الهجوم بالسلاح الكيماوي الذي استهدف مدينة خان شيخون وراح ضحيته عشرات الأطفال والنساء والرجال من المدنيين، وما أعقبه من ضربة أمريكية لأحد المطارات. هل ستؤدي هذه الأحداث إلى أي تغيير في مسار المعادلة السورية رغم كل الاستغاثات والتصريحات الإعلامية على مستوى العالم؟ لا نرى أي بوادر لذلك، فكل ما استتبعته هذه الأحداث لا يعدو كونه إعادة ترتيب لأوراق القوى الكبرى، وتأكيداً لمواقعها المكرسة، وفصلاً جديداً من فصول منطق «إدارة الأزمة» وليس إيجاد حلٍّ لها، وهو المنطق التي تتصرف وفقه الدول الكبرى منذ بداية الخرب السورية.

المخططات التي تُرسم في العواصم الإقليمية وتطبق في سوريا باتت ملامحها تظهر بشكل جلي، آخرها اتفاقية «المدن الأربعة» التي تعتبر جريمة ضد الإنسانية بكل المعايير، وباتت تُعرف بـ«اتفاقية التهجير»، فبأي حق يتم إخراج الناس من بيوتها واستغلالها في تلك المخططات التي لا ترى في سوريا سوى مستودعٍ للجثث.

أي عقل ذرائعي لا إنساني خطط لتلك الجريمة! وهل أصبح السوريون والسوريات مجرد سلع تباع في بازارات الدول الإقليمية؟ هل أصبحت المدن السورية للبيع يتاجر فيها الإيرانيون والقطريون والأتراك والروس؟

هذه المهزلة الدولية لا يمكن أن تستمر، فهي تهدد الأمن والاستقرار على الصعيد العالمي، ولا يد للقوى الدولية أن تكون أكثر وعياً للتوابع الكارثية لسياساتها، ما تحتاجه سوريا والمنطقة هي سياسية دولية متوازنة بعيدة عن المصالح والحسابات الضيقة، تعمل على إيجاد خارطة طريق واضحة المعالم لإحلال السلام في المنطقة، ووقف النزيف المستمر لأبنائها ومواردها.

الحل السلمي في سوريا هو حل دولي بالضرورة لا يهمش أو يقصي أي قوة فاعلة في المنطقة، وبشرك السوريين في الوقت نفسه في تقرير مصيرهم، مما يضمن الأمن والسلام والحد الأدنى من الديموقراطية، بدلاً من المخططات «الاستراتيجية» الهزيلة التي تقودها أحلام إمبراطورية غير واقعية. فهل سيستيقظ العالم ويصبح أكثر وعياً بالكارثة التي ننحدر إليها، أم سنشهد في السنوات القادمة المزيد من فصول المأساة التي لا تنتهي؟

الفهرس

ملف ١ ..... ص ٤
مفاوضات جنيف بعيون السوريين
- مفاوضات جنيف وسلطات الأمر الواقع
- السوريّون ومؤتمرات «الحلّ السياسيّ»... آمال ضعيفة وخيبة أمل مستوطنة

حوار ..... ص ١٠
مجلة صور تحاور المخرج السينمائي السوري محمد ملص

إيقاع العدسة ..... ص ١٤

ملف ٢ ..... ص ١٦
وادي بردى.. قصة الحرب والعطش
- عين الفيجة.. عراقة التاريخ وخراب الحاضر
- سيرة وادي بردى من الحرب إلى «الهدنة»

تحقيق ..... ص ٢٢
- اقتصاد الإدارة الذاتيّة بين ازدواجيّة القوانين والضّرائب
- تزوير الشهادات الجامعيّة السوريّة.. مستقبل للبيع وفق أخلاق المزوّر

تقرير ..... ص ٢٩
سلمية خارج التغطية.. طُرُق إخضاع جديدة للمدينة!

منوعات ..... ص ٣٠
دمشق .. طيران فوق عشّ المجانين

نافذة على الحقوق ..... ص ٣٢
عن الدستور السوريّ الجديد

اقتصاد وتنمية ..... ص ٣٤
سوريا غارقة بالدم والديون

سينما ..... ص ٣٨
فيلم حرائق.. انتصار إنسانيّ برسالة سينمائية تمرّدية على نيران الطائفية وحروب العنف

ثقافة ..... ص ٤٠
التربية من التلقين إلى التعلُّم
قراءة في كتاب قصص غريبة من المدرسة العجيبة

الديك ..... ص ٤٢
يلزمنا بعض العار

صور
تتأصل المدنية بالوعي

مجلة شهرية مستقلة تعنى بالشأن المدني وحرية التعبير وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email: info@suwar-magazine.org
Facebook: suwar-magazine
website: www.suwar-magazine.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

مفاوضات جنيف بعيون السوريين

مفاوضات جنيف وسلطات الأمر الواقع

جاد الكريم الجباعي

السوريّون ومؤتمرات «الحلّ السياسيّ» آمال ضعيفة وخيبة أمل مستوطنة

محمد هيام زيادة

مفاوضات جنيف وسلطات الأمر الواقع

جاد الكريم الجباعي

انتهت الجولة الخامسة من مفاوضات جنيف إلى ما انتهت إليه الجولة الأولى، مع فروق طفيفة، يصعب الجزم بأنها اختراقات جدّية في مواقف الأطراف المشاركة فيها. ويبدو أن هذه الفروق الطفيفة هي التي يعمل عليها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة وفريقه، لتطوير رؤية سياسية للحَل. من هذه الفروق موافقة «السلطة» و«المعارضة» على الذهاب إلى جنيف بدون شروط مسبقة، أو موافقتها في الجولة الأخيرة على أن تكون هناك أربع سلّات: الحوكمة والدستور والانتخابات والإرهاب يجري التفاوض عليها بالتوازي، لكن وفد السلطة لا يزال يرفض مناقشة أي شيء عدا محاربة الإرهاب، وفق تصريح رئيس وفد المعارضة، نصر الحريري للصحفيّين، بعد اجتماعه بالمبعوث الدولي (الحياة ١ / ٤). ما يعني أن عملية التفاوض لم تبدأ جدّياً بعد. والخلافات بين من يدّعون تمثيل الشعب السوري لم تنتهِ بعد.

صار من قبيل الكلام المكرّر القول إن المفاوضات ترجمة «سياسية» لنسبة القوى أو ميزان القوى على الأرض، أي إن ميادين القتال هي التي تحدّد سير المفاوضات، وتعيِّن نتائجها. لهذا القول المكرّر دلالة أعمق مفادها أن «السياسة حرب بوسائل أخرى» غير عسكرية أو ميليشياوية، خلافاً لمأثور كلوزفيتز. فالأحداث الجارية على الأرض ترجّح افتراض أن السلطة لا تزال تعمل على الحسم العسكري، الذي كان ولا يزال خيارها الوحيد، «دفاعاً عن النفس»، وهو نوع من الدفاع الغريزي، بكل ما ينطوي عليه من همجية: «اقتل لكي تعيش». ولكنها، أي السلطة، لا تستطيع رفض التفاوض حين تطرحه الحكومة الروسية، التي لوّحت مراراً، مثلما لوّحت الحكومة الإيرانية وميليشيا حزب الله، بأنها هي التي أنقذت السلطة من السقوط. ولعل كلاً من روسيا وإيران وميليشيا حزب الله تريد نصراً يكافئ «التضحيات» التي قدّمتها والخسائر التي تكبّدتها، مثلها في هذا مثل السلطة، وهذا وجه واحد أو جانب واحد من وجوه التعقيد وجوانبه، في «المسألة السورية»، الكارثة الإنسانية، التي اختزلت إلى حرب على الإرهاب.

غير أن المفاوضات التي تجري في جنيف ليست الشكل الوحيد للمفاوضات؛ المفاوضات الفعلية جارية، منذ إرسال أول مبعوث دولي إلى سوريا، علاوة على مفاوضات آستانا، وقد تكون وصلت إلى بعض النتائج الأولية، التي من المبكّر الإعلان عنها، والتي يُفترض أنها لوحة الأساس لمفاوضات آستانا، وقد تعصف بها المعادلات الإقليمية والدولية المتغيّرة، ولا سيما الموقف الأمريكي الذي لم يتبلور بعد، وإن كانت الإدارة الأمريكية ترسل إشارات متناقضة يوحي بعضها بإمكان التفاهم مع الاتحاد الروسي، كإمكان التعاون في القضاء على الإرهاب والقبول ببقاء الرئيس السوري في منصبه، حسب تصريحات وزير الخارجية الأمريكي. مع أن سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة تقول أمام لجنة الشؤون الخارجية: "لن أعود للحديث عمّا إذا كان يجب على الأسد أن يبقى أو يرحل ... لكني سأقول لكم إنه عقبة كبيرة في محاولة المضي قدماً، وإيران عقبة كبيرة في محاولة التحرّك إلى الأمام"، موضّحة أنه "حين يكون هناك زعيم مستعدّ للذهاب إلى حدّ استخدام الأسلحة الكيماوية ضد شعبه فعليك أن تتساءل إذا كان هذا شخص يمكن حتى العمل معه". (جيرون ٤/١)

وقد رأى خبراء سوريون، في اجتماعات تشاورية نظّمتها اليونيسكو، أن المعوّقات الأساسية لإنجاز توافق سياسي بين مختلف الأطراف هي الآتية:

- استمرار العنف واقتناع الأطراف المتقاتلة أنها قادرة على الكسب عسكرياً - دور المؤسسة العسكرية والأمنية بشكلها الحالي - تباين مفهوم اللامركزية - التحدّي الاقتصادي وما سيؤدّي إليه من تبعات سياسية - دور الإقصائيين من كافة الأطراف - التعويض على اللاجئين

والمتضرّرين والمنكوبين - الصراع الطبقي بين الريف والمدينة – الطائفية - القضية الكردية - آلية تحقيق المصالحة الوطنية - عدم التوازن بين المركزية واللامركزية - تدخّلات القوى الخارجية - واقع الموقع السوري ضمن التحالفات الدولية حالياً وشكله فيها لاحقاً - غياب إستراتيجية واضحة للأمن الوطني - العشائرية والقبلية - الجريمة المنظّمة وانتشار ظاهرة اقتصاد الحرب - آلية جمع السلاح - التشدّد والتطرّف الديني – كيفية تحقّق العدالة الانتقالية وخوف جميع الأطراف من حالات الثأر الجماعية والفردية. وقد أضيف إليها ما يمكن أن تتمخّض عنه عملية تغيير الخريطة الديمغرافية.

فإذا كان من الصعب تذليل هذه العقبات التي تدركها جميع الأطراف الفاعلة في الوضع السوري، يبدو أن مفاوضات جنيف، التي قد تطول، ومفاوضات آستانا أيضاً، تسير على إيقاع تفكيك «المعارضة» المسلحة واستطالاتها السياسية وانتزاع «التنازل» تلو الآخر منها، حتى تفقد ما تدّعيه من «شرعية التمثيل»، فلا يتبقى منها سوى جانبها «الإرهابي»، أو جماعات خارجة على «القانون»، ينهك بعضها بعضاً، في أحسن الأحوال. يبدو هذا واضحاً لا في الرؤى المتناقضة والأهداف المتناقضة لهذه الجماعات والمعارك التي دارت ولا تزال تدور في ما بينها فقط، بل في تغيُّر العلاقات بين داعميها وخصومها الإقليميين والدوليين.
لكن اللافت هذه المرة موقف ممثلي المجلس الوطني الكردي، الذين علّقوا مشاركتهم في اجتماعات الهيئة العليا للمفاوضات وأعربوا عن عدم اعترافهم بالوثائق التي تقدّم في غيابهم احتجاجاً على رفض بعض أعضاء الهيئة تقديم مذكّرة إلى المبعوث الدولي باسم الهيئة، تؤكّد تمثيل الأكراد في المفاوضات وإدراج القضية الكردية على جدول الأعمال. لا يشير هذا الموقف إلى خلافات عميقة في الهيئة العليا للمفاوضات، كما في سائر مؤسسات المعارضة السياسية والعسكرية فقط، بل يشير إلى واقع قائم على الأرض لا يمكن تجاهله أو التملّص منه، يقتضي التوافق على حلّ ديمقراطي للمسألة الكردية، التي يبدو أنها موضوع تجاذب وتنابذ بين مختلف القوى الفاعلة على الأرض، وإلا فإن الحرب لن تتوقّف ومفاوضات جنيف لن تصل إلى حلّ مقبول من الجميع.

لا تخفي روسيا نواياها الحقيقية تجاه القبول بكيان كردي في سورية، هذه فرصتها التاريخية لكي تؤسّس لحقبة تُضعف تركيا من جهة الشرق وتُشغلها في شكل مستدام. إضافة إلى أنها المدخل لكي يجري تبرير وجودها الطويل الأمد على قسم من الأراضي السورية في إطار الحلّ الفيديرالي. وقد أتى كلام مساعد وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف واضحاً حين تساءل: «لماذا توافق تركيا على كردستان العراق ولا توافق على كردستان سورية؟»، أو حين عاد ليؤكّد أن ذلك «ليس من شأنهم إنما هو شأن سوري»، وأن «الشعب السوري يقرّر شكل الدولة والقيادة». (الحياة ٤/١). كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم قوات سوريا الديمقراطية ذات الغالبية الكردية، وتحاول أن تحتوي معارضة تركيا، لهذا الدعم وما يمكن أن ينتهي إليه بعد طرد داعش أو القضاء عليه، حسب تصريحات ترامب.

يبدو أن عدم اليقين في الرهان على مفاوضات جنيف يرجع إلى عدم الثقة بقدرة الأمم المتحدة، ولا سيّما مجلس الأمن على وضع حدّ للكارثة السورية، فقد اختزلت الأمم المتحدة هذه الكارثة غير المسبوقة إلى مجرّد حاجة قسم من السوريين إلى مساعدات إغاثية، مثلما يختزلها الاتحاد الأوروبي إلى مسألة لاجئين، ولم تستطع الأمم المتحدة فرض إرادتها على النظام السوري لإيصال هذه المساعدات الشحيحة إلى مستحقيها، في المناطق المحاصرة. فقد تمكّن الروس والصينيون من تعطيل مجلس الأمن واختطاف الملف السوري من الأمم المتحدة. ونجحوا في جر الولايات المتحدة خلفهم وتهميش دورها ودور الاتحاد الأوروبي في القضية السورية. لذلك، قد لا تصل مفاوضات جنيف، إذا وصلت، إلى حلّ منصف للشعب السوري ما دامت مرهونة بإرادات منفردة ومتناقضة، ليست قضية الشعب السوري من أولويّاتها، سواء إرادات دول كبرى أو دول قليمية أو إرادات القوى المحلية المستفيدة من الحرب. خاصة أن السوريين المتضررين من الحرب لم يطوّروا رؤية مشتركة، وقوة ضغط وازنة على مختلف الأطراف.

يرى بعضهم أن «موسكو تحاول الاستفادة من تراجع الوضع الميداني للمعارضة بعد خسارة حلب، ورغبة النظام وإيران في الاستمرار بالحلّ العسكري، وتركيز إدارة ترامب على تنظيم الدولة، وتغيّر الأولويات التركية .. لتأسيس مسار مستقلّ في آستانا في حال فشلت في فرض شروطها للحلّ في جنيف، وذلك من خلال تجميع أكبر عدد ممكن من قوى المعارضة السياسية والعسكرية إلى جانبها، فضلًا عن النظام والميليشيات الداعمة له، مستفيدة من علاقاتها الجيدة بكل من تركيا وإيران، لاجتراح الحلّ الذي تريده».
في ضوء ما تقدّم يمكن القول إننا إزاء مفاوضات طويلة الأجل وغير واضحة الأفق وقد تمتدّ إلى ما بعد ولاية السيّد دميستورا.

SKY NEWS SCREEN GRAB

السوريّون ومؤتمرات «الحلّ السياسيّ»
آمال ضعيفة وخيبة أمل مستوطنة

محمد هماّم زيادة

مع تصاعد الحديث عن المؤتمرات الدوليّة كجنيف والأستانا ومراحلهما اللاحقة، تتواصل الحوارات عن غاية هذه المؤتمرات وما ستقدّمه للسوريّين، حيث انقسم الكثيرون من المقيمين في المناطق خارج سيطرة النظام وفي دول اللجوء إلى مؤيّد ومعارض لها، لكن أغلبهم أجمعوا على ضرورة وقف إطلاق النار، لإيقاف نزيف الدم المستمرّ منذ سنوات.
مجلّة صُوَر سألت عدّة شرائح من السوريين عن المأمول والمتوقّع من هذه الجهود الدولية المستمرّة، لمعرفة رغباتهم وآرائهم حول الموضوع

وقف إطلاق النار أوّلاً

يقول عبد الله المشهور (مهندس-دير الزور): «تأتي المؤتمرات بجولاتها المتعدّدة، بعد أكثر من تجربة قامت بها الدول الراعية للقضية السوريّة لجمع شمل المعارضة والنظام، كمحاولة جديدة لـرأب هذا الصدع، مع ملاحظة أن أغلب تلك المبادرات كانت من الدول المؤيّدة للنظام بشكل علنيّ، وعلى رأسها روسيا، أو من دول تصمت عن أفعاله، لتثبيت وتفعيل وقف إطـلاق النار دون التطرّق لما سبق من اجتماعات وقـرارات، الأمر الذي يدلّل أن روسيا تسعى فقط إلى الحفاظ على مصالحها قدر الإمكان، وأنها غير مهتمّة لمصير الأسد. أتمنّى أن تضغط الدول الراعية لتثبيت وقف إطلاق النار، ممّا قد يمهّد لبدء العملية السياسيّة ممثّلة بهيئة حكم انتقالي تنزع السلطة من بشار الأسد ومن تورّط في قتل السوريّين".
أمّا أبو نديم الخطّاط (حلب) فأكّد: «أوافق على كل طريق يصل إلى تحقيق مطالبنا، وأؤيّـد المشاركة على أمـل تحقيق بعض الإيجابيّات، أبرزها وقف إطلاق النار كبداية لمرحلة الحكم الانتقاليّ، مع ضمان عدم وجود أيّ تنازلات عن مبادئ الثورة".

من جهته عبّر محمود رسلان (إعلاميّ من حلب) عن وجهة نظر مغايرة بعض الشيء، فـ«المؤتمرات التي ترعاها روسيا كالأستانا، فرضت من روسيا أبرز داعمي النظام» وهنا يتساءل رسلان: «كيف يمكن أن يكون القاتل الروسيّ راعياً لعملية سلام؟ أتوقّع من المؤتمر عدم التوصّل لأيّ نتيجة، لأن الروس لو أرادوا السلام لما دعموا النظام وحوّلوا سوريا لأرض محروقة وقتلوا الآلاف، أمّا مؤتمرات جنيف فلديّ تخوّف كبير أن تتحوّل لمؤتمرات شبيهة بمؤتمرات القضية الفلسطينيّة، فبعد عشرات السنين لم ينل الشعب الفلسطينيّ المكافح أيّ حقّ من حقوقه المشروعة".

التوافق الدوليّ الضعيف وأمريكا الغائبة

البعض ممّن التقتهم المجلّة حاول تقديم تحليل عن الوضع القائم، ومنهم معروف

سبسي (ريـاضيّ وناشط -حلب) الذي بدأ حديثه بالقول: «ننتظر مـن المـؤتمـرات أن تتوصّل لوقف إطلاق النار في مناطق المعارضة بالكامل، وأن يتمّ الإفـراج عن المعتقلين، إضافة لإزاحة الأسد عن السلطة بأقرب وقت، وأتوقّع إن تمّ أيّ اتّفاق أن تقوم إيران مع النظام بعرقلة تنفيذه على الأرض، وبالتالي إفشال نتائجه".

ويضيف سبسي: «غالبيّة هذه المؤتمرات تضمّ طرفين متنازعين لا يمثّلان تطلّعات الشعب السوريّ في دولة مدنيّة ديمقراطيّة تعدّدية، فكل طرف يمثّل أجندة تتبع لجهة وضعته تحت الوصاية بشكل أو بآخر. فالنظام يقبع تحت سلطة الاحتلالَين الإيـرانيّ والـروسيّ، والمعارضة المسلّحة تابعة لجهات أخرى كتركيا والسعودية وقطر".

ويواصل عرض وجهة نظره بالقول: «الروس على سبيل المثال كانوا يريدون من خلال مؤتمر أستانا تحقيق نصر سياسيّ، بعد نصرهم العسكريّ المزعوم في حلب، والأتـراك لهم مصلحة في استكمال عمليّة «درع الفرات» وتحقيق نصرَين إعلاميّ وسياسيّ في حربهم على داعـش، لكن غياب الوجود الأمريكيّ الفعّال وعدم وضوح رأي الإدارة الأمريكية الجديدة حول سوريا، سوف يبقي نتائج جميع الاجتماعات كجنيف والأستانا وغيرهما محدودة ومقيّدة بسبب عدم التوافق الدوليّ الكامل".

من جهته يبدو رضوان الهندي (صانع أفلام- حيّ الوعر-حمص) أكثر تشاؤماً، إذ يؤكّد: «لا أتوقّع قرارات لصالح الشعب السوريّ، خصوصاً أن ملفّ المعتقلين غير مطروح جدّياً على طاولة الحوار، ولم يتمّ طرح خطّة واضحة لفكّ الحصار عن المدن المحاصرة، وماهي آليّات تنفيذ الانتقال السياسيّ".

وبدوره يشدّد على أهمّية الدور الأمريكيّ: «لا أتوقّع أن يكون هناك حلّ جدّي بغياب الدور الأمريكيّ، ما يجري هو ملء للفراغ السياسي الـذي تركته أمريكا خـلال فترة الانتخابات الأميركية، فأنا أستعدّ للتهجير الـقسريّ من الـوعـر، الحيّ الـذي ولدت وترعرعت فيه ، رغم المؤتمرات الدولية المتواصلة لحلّ المسألة السوريّة».

أحلام إعادة الإعمار

عن آمالهم بخصوص العمليّة السياسية، اشترك أغلب من التقتهم المجلّة بعدد من المطالب الواضحة. فبالنسبة لجهان بكري (صحفيّة-ريف اللاذقية) فإن أكبر أمنياتها أن «يتمّ طرح القضايا السياسية الحسّاسة بعد أن يتمّ وقـف إطـلاق النار وتثبيت الهدنة». إلا أنها تعود للتشكيك كغيرها بجدوى المفاوضات: «أعتبر هذه الاجتماعات مضيعة للوقت، أتطلّع نحو مؤتمرات أكثر جدّية تحقّق رغبات شعبنا. وبالنسبة للوفد المعارض فهو لا يمثّلني ولا يمثّل تطلّعات السوريين، فأعضاؤه لا يمثّلون سوى أنفسهم وفصائلهم العسكرية، وأيّ قرار سيصدر عنهم يعارض تطلّعاتنا، لن يُفرض علينا، والأرض ما تزال ملكاً للسوريين».

بالمقابل يؤكّد أحمد بريمو (صحفيّ-ريف حلب) على ضرورة المفاوضات الحالية رغم كل نواقصها: «بعد ٦ سنوات من الثورة السورية، والواقع الذي وصلنا له من تعدّد الفصائل العسكرية وتبعيّتها لأجندات الدول، نجد أنفسنا مضطرّين للجلوس على طاولة المفاوضات مع النظام المجرم الذي

> آمل من المفاوضات أن يتم وقف إطلاق النار والمجازر المستمرة، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة، الأمر الذي يوفر عودة الحياة الطبيعية بحدها الأدنى

قتل وعذّب الملايين، لذلك هذه الخطوة لابدّ منها سواء نجحت أم فشلت".

ويعبّر بريمو عن تطلّعاته من المفاوضات بالقول: «الأولويّـة بالنسبة لي هي ملفّ المعتقلين وإخراج كافة السجناء والمغيّبين

قسريّاً وإعادتهم لذويهم، ووقف العمليّات العسكرية وفـكّ الحصار عـن المناطق المـحـاصرة، تمهيداً للبدء بانتقال سلميّ للسلطة بعد إعداد دستور سوريّ جديد، يصوّت عليه السوريّون بإشراف دوليّ، تمهيداً لانتخابات حرّة ونزيهة لمعرفة من سوف يقود البلد نحو مرحلة السلام وإعادة البناء والإعمار".

أمّا سالم أبو النصر (طبيب أسنان) فيقول: «أنا كثائر سوري لا تعنيني الجهات المفاوضة، ما يهمّني هو وقف إطلاق النار بإشراف الدول الراعية، هذا الأمر سوف يجعلني أعود لبلدي لمتابعة النضال من أجل بناء بلد حرّ وكريم يحترم حقوق الإنسان وكرامات البشر".

دعاء صالح (درعا-معلّمة) بدورها تؤكّد على مطالب مشابهة بالقول: «آمل من المفاوضات أن يتمّ وقف إطلاق النار والمجازر المستمرّة، وفكّ الحصار عن المناطق المحاصرة، الأمر الذي يوفّر عودة الحياة الطبيعية بحدّها الأدنى، كبداية لمرحلة لملمة الجراح، والبدء بالخطوات القادمة للعمل من أجل الوصول لسوريا التي نحلم بها".

لا يخالف محمد لطّوف (لاجئ في مخيمات اليونان) هذه المطالب والآمـال، فهو أيضاً يأمل من خلال هذه المؤتمرات وأيّ عملية سياسية تُنظّم في المستقبل بـ»التوصّل لوقف إطلاق النار، من أجل أن أعود لبلدي، والتخلّص من حياة العذاب والتشرّد التي نعيشها في مخيّمات اليونان، فالإنسان لن يكون كريماً سوى في بلده، هذه هي النتيجة التي توصّلت إليها بعد ٥ أشهر في هذه المخيمات اللعينة".

«يلّي يبجرّب المجرّب عقلو مخرّب»

إلّا أن الشكّ وخيبة الأمـل يبقيان سيّدا الموقف بين السوريّين، وهذا ما يبدو واضحاً في تصريحات جمانة حبّاك (ربّة منزل-ريف حماة): «يقول المثل الشعبيّ «يلّي يبجرّب المجرّب عقلو مخرّب»، ماذا نتوقّع من نظام نكص بكل الوعود الدولية وتفنّن بقتل الشعب السوري بمشاركة روسيّة مباشرة وصمت دوليّ، هل يُعقل أن يكون الروس شركاء في الحلّ وهم يقتلوننا، لا أتوقّع أن تتوصّل الاجتماعات لأيّ حلّ، الطريق الوحيد هو اعتمادنا على أنفسنا، ووحدتنا هي فقط من سيحقّق جميع مطالبنا".

الأفكار نفسها يعبّر عنها عمر محمد (مخيم الركبان الحدوديّ مع الأردن) بالقول: «لن تنجح المؤتمرات سوى بتقديم التنازلات، أتوقّع أن المعارضة مستعدّة لذلك، لكن تداخل المصالح الروسيّة والإيرانيّة والدوليّة في سوريا وتشابكها، سوف يدفع النظام للّعب على الحبال والتنصّل من مقرّرات أيّ مؤتمر، الحلّ الوحيد لنجاح المؤتمرات هو تهديد النظام بالقوّة".

الكاميرا كائن حي يمسك «الزمن» من عنقه لن تكون السينما «سينما» إذا كانت الكاميرا أداة مأمورة..

مجلة صور تحاور المخرج السينمائي السوري محمد ملص

حاوره: أميرة سلام

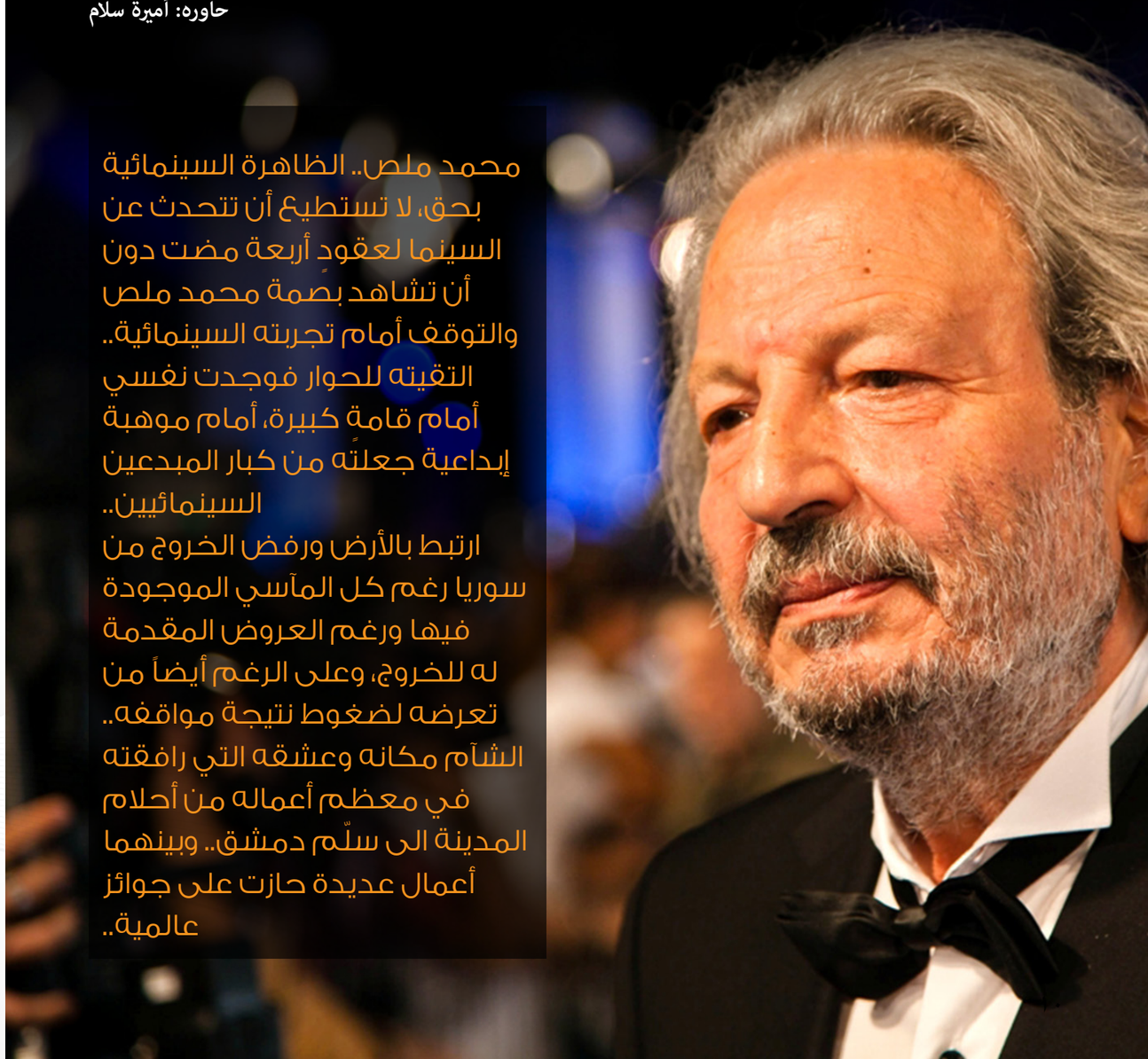

محمد ملص.. الظاهرة السينمائية بحق، لا تستطيع أن تتحدث عن السينما لعقودٍ أربعة مضت دون أن تشاهد بصمة محمد ملص والتوقف أمام تجربته السينمائية.. التقيته للحوار فوجدت نفسي أمام قامة كبيرة، أمام موهبة إبداعية جعلته من كبار المبدعين السينمائيين.. ارتبط بالأرض ورفض الخروج من سوريا رغم كل المآسي الموجودة فيها ورغم العروض المقدمة له للخروج، وعلى الرغم أيضاً من تعرضه لضغوط نتيجة مواقفه.. الشآم مكانه وعشقه التي رافقته في معظم أعماله من أحلام المدينة الى سلّم دمشق.. وبينهما أعمال عديدة حازت على جوائز عالمية..

كيف يفكر محمد ملص أن يعكس الحياة السورية الراهنة في أعماله؟!

مع انجذابي للوهلة الأولى لكلمة «صور» تسمية لمجلة لا أعرفها، وإجراء لقاء معي كسينمائي يعشق الصور، اصطادني هذا السؤال الأول الذي طرحته. وتوقفت طويلا أمامه، فخطر لي أن أسأل نفسي: ترى هل يكفي العمر كله أو ما تبقى منه، كي أستطيع كسينمائي، أن أعكس بصدق الأبعاد المتعددة التي أحدثتها هذه الكارثة التي حلت بنا، والتي أصابت الحياة السورية بأحوال لا حدود لها؟!. وتساءلت أيضا، ترى لو قرر السينمائيون السوريون كلهم أن يفعلوا ذلك، فهل بمقدورهم أن يعكسوا هولها وأثرها علينا وعلى بلدنا، مهما بلغت الموهبة والخبرة والمعرفة لديهم، ومهما توفرت لهم الفرص والإمكانيات.

يبدو أن السؤال الأهم ليس كيف نفكر فقط، بل هل من المسموح أن يقوم أي سينمائي بذلك؟

ومن هو الذي يريدنا أن نفعل ذلك؟ ومن هو الذي لا يريد!

نحن؟ نعم نحن كسينمائيين نريد أن نقوم بذلك، لأن هذا الوطن وطننا، وهذه هي بلدنا، وهذا واجبنا، وصرخة ضميرنا تنادينا.

بالتأكيد ثمة البعض من السينمائيين السوريين، قد أنجزوا أفلاماً حاولت أن تلامس أو أن تغوص، أو أن تدور حول الأحداث الجارية في بلدنا، وهي عبرت لدى كل منهم، وفق فهمه وتصوره للسينما عن هذه الأحداث، وعن موقفه مما يحدث.. لكن هل هذا يكفي؟ أعتقد أن السينما بذاتها، والتي اخترناها وسيلة للتعبير عن أنفسنا وعن ما نرى وعن ما نفكر به، تفرض أن يسأل كل منا نفسه، ترى إلى أي حد كانت هذه الأفلام سواء الوثائقية أو الروائية، وسواءً حققها سينمائيون سوريون في بلدهم أو خارجه.. هل كانت هذه الأفلام، سينما حرة ومعنية بالإنسان السوري، وهل تعبر عن الإنسان في هذا البلد تحت وطأة هذه الظروف؟ وهل كانت هذه الأفلام «وفية للسينما» التي تقوم على البصيرة والصدق الفني؟!

الجواب على هذا السؤال، ليس ملك فرد سينمائي أو غير سينمائي، وليس ملك رأي مجموعة من المشاهدين... الجواب ملك الأثر الوجداني والعميق الذي يمكن أن تتركه هذه الأفلام في داخلنا، وفي داخل أي متفرج يشاهدها في البلد أو خارجه، أو الذي يشاهدها اليوم أو في الغد أو في ما يأتي من الأيام. ذلك الأثر الذي يجب أن تتركه وهو الذي نغفو ونصحو دون أن نكون قادرين على التخلص منه.

إن الجواب لمدى أهمية هذه الأفلام ملك للزمن وحده، وهو الذي يمنحها ديمومتها وألقها في حياة الناس. فالذي يقيّم الأفلام ليس الجمهور المغيب أو المصنّع، خاصة وأن السينما السورية كانت وما تزال بعيدة عن أن تطرح نفسها كسينما «تجارية»، أو أسيرة للسوق الذي لم يعد موجوداً أصلاً.

لذلك لابد من السؤال لماذا ؟! لماذا يراد لنا أن نغيَّب عن السينما قضية «السؤال» الإنساني والاجتماعي والوطني، والذي هو عصب السينما وجوهر المهمة التي يجب أن نتصدى لها كثقافة وإبداع؟!!

وطأة الزمن على محمد ملص.. وكيف تعيش الوقت؟

الكاميرا كائن حي يمسك «الزمن» من عنقه، فلا بد لك أن تستدرجه بحب، وتسترق منه زمنك السينمائي الخاص. لن تكون السينما «سينما» إذا كانت الكاميرا أداة مأمورة.. ولن تكون أيضا، عبداً «لسيّد»، يهدف لخيانتها وترويضها.. إن أي سينمائي يعرف أي نوع من السينما يمكن أن تعطيه الكاميرا، إذا رواها بروحه كحبيبة وأطعمها بوعيه وبصيرته. لذلك يمكننا أن نتخيل نوع السينما التي ستعطي الكاميرا إذا كان الواقع قد أصبح عدواً لها، بحيث ما أن تمد رأسها لترى، حتى يتناهى لمسامعها على الفور طقطقة سلاح ما.

أما فيما يخص الوقت وكيف يعاش، فقد غدا الزمن وقتاً يصيبنا بسكاكينه، ويبددنا قطعاً متناثرة، ثم يغرقنا في مستنقع من التشظي إلى حد الاختناق.

لقد فقد الوقت سماكته وتجسده، ولم يعد له أيام أو صباح أو مساء، وصار وطأة.. يطأني الوقت لأني لا أستطيع أن أحمل الكاميرا وأمضي معها إلى الشوارع والمدن. ولأني لا أستطيع أن أخرج معها (وبدونها أيضا) لنزور معا مسقط الرأس مثلا، أو أن أستعيد بها ومعها، شيئا كنا قد فقدناه وغفلنا أن نبحث عنه، أو أن أستكمل تصوري عن دمشق اليوم، لمشروع يشغل وجداني وعالمي منذ سنوات... أو أن أزور مع الكاميرا قرية صديقي الذي رحل لأواسي أمه الثكلى، أو مدينة ذاك الذي غادر لأكون مع أبية الذي يعيش الانتظار...

علمت أن في مخزونك مشاريع عديدة الآن.. كيف سيكون مصير هذه المشاريع؟

هو حال السينما في بلد يجعلك تصرف حياتك، وأنت تحاول دائما

أن تكتب سيناريوهات تحلم بتحقيقها فلا تصير أفلاماً. لندع جانباً الحديث عن ما كنت قد حققته من أفلام، خلال الأربعين سنة الماضية فهي صارت ورائي ولم تعد ملكي اليوم... ففي أي شروط نحن نعيش، وأي ظروف نواجه، وما هي الاعتبارات والقيم التي تتحكم بنا؟!

بالأساس أنا سينمائي، لا لأقص على الناس الأفلام التي أريد، بل لأحقق هذه الأفلام. فالأفلام تُرى ولا تُحكى.. مشروعي السينمائي ليس مهنتي فقط، بل هو حياتي التي أعيش من أجلها... أنا لا أكتب السيناريوهات لتبقى حبيسة الأدراج (ففي خزانتي أربعة)... لكني أؤمن أن تحقيق ذلك يجب أن يقوم دون المس بالكرامة، فأنا حين شعرت قبل سنوات طويلة أن تحقيق أي فيلم لي من إنتاج المؤسسة العامة للسينما، قد بدأ يتطلب مني المزيد من التنازلات الفكرية والرقابية والمساس بـ «الكرامة» المهنية، فقد اتخذت لنفسي مساراً آخر لتحقيق أفلامي بعيداً عن المؤسسة كمنتج، والسعي لتحقيق «سينما مستقلة».. صحيح أنه مسار أكثر صعوبة، خاصة بغياب القطاع الخاص، لكنه

> أسأل نفسي: ترى هل يكفي العمر كله أو ما تبقى منه، كي أستطيع كسينمائي، أن أعكس بصدق الأبعاد المتعددة التي أحدثتها هذه الكارثة التي حلت بنا، والتي أصابت الحياة السورية بأحوال لا حدود لها؟!.

مسار يجنبني المساس بمشروعي وفيلمي. السينما المستقلة تقوم على تحقيق أفلامها بفريق عمل صغير وبميزانيات منخفضة، وتستند إلى الدعم الخاص وتعاضد ومحبة فريق العمل.. وهذا يشبه ما حاوله صناع السينما المستقلة في مصر، وفي غيرها من البلدان الأخرى، في مواجهة الظروف الصعبة لديهم.. كل هذه الصعوبة تهدف لتحقيق أفلام حرة تعبر عن رؤية وتصور السينمائي لأحوال بلده ومجتمعه، وليس التعبير عن رؤية المنتج أو السلطة التي تمول الفيلم لخدمتها.

أصدرت مؤخراً مفكرة سينمائية بعنوان «وحشة الأبيض والأسود» وهي أرشفة لمشاريعك السينمائية المجهضة.. ما هي هذه المشاريع ولماذا اجهضت؟

كتاب «وحشة الأبيض والأسود» كما العديد من الكتب التي نشرتها من قبل، هو يوميات سينمائية، ألجأ إلى كتابتها كلما كنت في حالة من «العطالة» أو الانتظار، تعويضاً عن كتابتي بالكاميرا، فاستعين الكتابة بالقلم.. بهدف رصد وتوثيق التجربة، وعرض المشاريع التي سعيت لتحقيقها بصيغة تنتمي لعالم الأدب، وكشكل من أشكال الأدب البصري. «وحشة الأبيض والأسود» رصد لتجربة العمل خلال عشر سنوات، لسينمائيين عادوا من الدراسة الأكاديمية (١٩٧٣) وأفرزوا للعمل في التلفزيون، فوقعوا في وهم أن وجودهم في التلفزيون تعبير عن حاجة «حضارية» كما هو سائد في الكثير من التلفزيونات في العالم، بقصد المساهمة في إغناء الإنتاج التلفزيوني بتصورات سينمائية، وفي دفع التلفزيون للمشاركة والمساهمة في الإنتاج السينمائي الوطني - خاصة وأن التلفزيون السوري في تلك الفترة، ربما بسبب إدارات

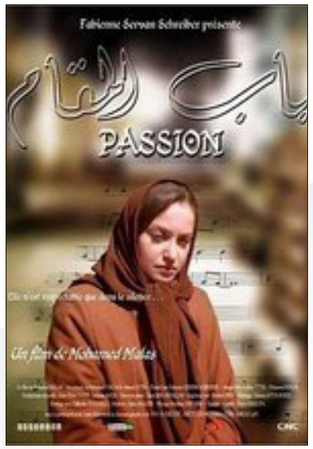

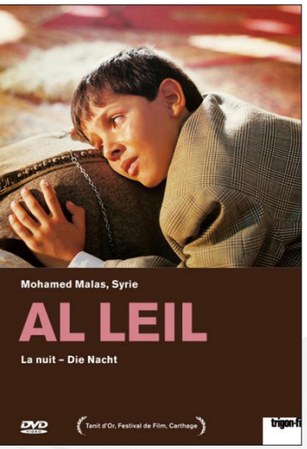

شجاعة ومتحررة من البيروقراطية، كان صاحب السبق وليس مؤسسة السينما، بإنتاج الأفلام الوثائقية، التي أسست للسينما التسجيلية في سوريا وحظيت بالكثير من الاهتمام في مهرجانات دولية هامة توثيق هذه التجربة في تلك المرحلة، هي الفترة التي عدت فيها من الدراسة والتي تزامنت لسوء الحظ مع ضبط المبادرات الإدارية الفردية، وإعادة الإمساك بآلية العمل في التلفزيون...

كما يتضمن الكتاب النصوص الأدبية للمحاولات والمشاريع التي سعينا لتحقيقها، والحوارات العديدة مع الإدارات المتبدلة، وكيف يتم إجهاض المشاريع والحيلولة دون تحققها.

إن نشرها في هذه الأيام، لا يكمن في أهميتها أو قيمتها الفنية، وليس للقول بأننا كسينمائيين لم نكن غائبين. إنما للتأكيد على أنه بلا حرية لا يمكن للسينما أن تقوم بدورها. لكن وعلى الرغم مما حل بنا، أن يكون المطلوب منك كسينمائي ليس أن تكون صاحب «السؤال». وهو الأساس الذي تنتمي له كمثقف أو كمبدع، بل صاحب «الجواب». وأن تنحاز لفريق ما لكي تُصنف في خندق مع أو ضد، ولكي لا يكون أمامك إلا أن تطلق «الأفلام» رشاً ودراكاً. يصطادك السؤال، فلا تجد إلا أن تتجرعه بألم، وترفض أن تصطاده أنت لتستعرض مهارتك في أن تحوم حوله دون أن تقوم بمكاشفة حقيقية وصادقة.. فالسؤال دون الحرية مع نفسك لا قيمة له. فالسينما التي أعرفها والتي اخترتها لا يمكن تحقيقها «تحت الأرض»، ولا بد من أن تكون علنية، وبلا مال لا تتحقق...

أنت تخرجت من روسيا وعلى أيدي صناع السينما العالمية أو ما يمكن تسميته بـــ « كبار القامات» السينمائية.. من هم تلاميذك؟

بمناسبة الحديث عن «التلُمذة» وعن «المعلّم» دعيني أروي الدرس الأهم الذي تلقيته في حياتي واتخذته لنفسي، وحدث لي في اللحظة التالية والمباشرة لعرض فيلم التخرج والدفاع عنه، والذي منحني شهادتي من معهد السينما في موسكو... حيث خرجت من الصالة مع معلمي الذي أعدّني سينمائياً خلال السنوات الخمس من دراستي في هذا المعهد، وعند باب الصالة، وضع يده الدافئة على كتفي لمباركتي متسائلا: «هل تظن يا محمد، بأني في هذه السنوات علمتك السينما؟» ثم ابتسم وهو ينظر إلي بنظراته الحنونة، ودفع بحركة من رأسه بمعنى: «تسه»..

وأضاف قائلاً:

« أنا لم أعلمّك، إلا كيف تنظر وتتأمل ذاتك، علمتك أن تتعرف على نفسك، وأن تكتشف كيف عليك أن تعبر عن ما تراه وتحسه، هذا ما حاولت أن أحفره في وعيك»..كم اشتهيت لحظتها أن أمسك بيده وأقبلها، لكنه سبقني مغادراً وهو يقول:أراك مع فيلمك القادم!.

بعد أحد عشر عاما وللمشاركة في مهرجان موسكو السينمائي، حملت فيلم أحلام المدينة لألتقي بمعلمي للمرة الأولى بعد ذاك اللقاء. في اليوم التالي شاهد الفيلم، وقرر أنه هو سيقدم الفيلم ويقدمني في عرضه في المهرجان..

بهذا المعنى أحاول أن أبني علاقتي مع السينمائيين الشباب أو مع هواة السينما .

وبهذا المعنى أيضا أسعى في الورشات التي شاركت بها، والتي أسعى لإقامتها أحيانا، أن يكون منهجها الأساسي الدعوة لـــ «الكتابة بالكاميرا».

ما هي المحطة الأساسية التي يمكن ان تشكل حياة «محمد ملص» ؟

المحطة التي تشكل حياتي، بل شكلتها فعلا، هي لحظة استعادة «الأم» إثر وفاة «الأب» الباكرة.

هذه الاستعادة هي التي أسست في داخلي «الصور» التي لا حدود لها بإغناء عالمي الجمالي والتاريخي والأخلاقي.

ما هو السؤال الذي لم تُسأل عنه وترغب في الإجابة عليه؟

ليس لدي سؤال. وليس لدي جواب على أسئلة أخرى طرحتها، تحفظت أن أجيب عليها لأنها فكرياً أو سياسياً، تجعلني رقماً لا نكهة له ولا طعم.

عدسة: هاشم حاج بكري / جبل الأكراد في ريف اللاذقية

عدسة: أنور عمر / مخيم عين عيسى - ريف الرقة

عدسة: جيان حاج يوسف / عامودا

عدسة: جابر جندو / بمناسبة رأس السنة الأيزيدية (الأربعاء الاحمر

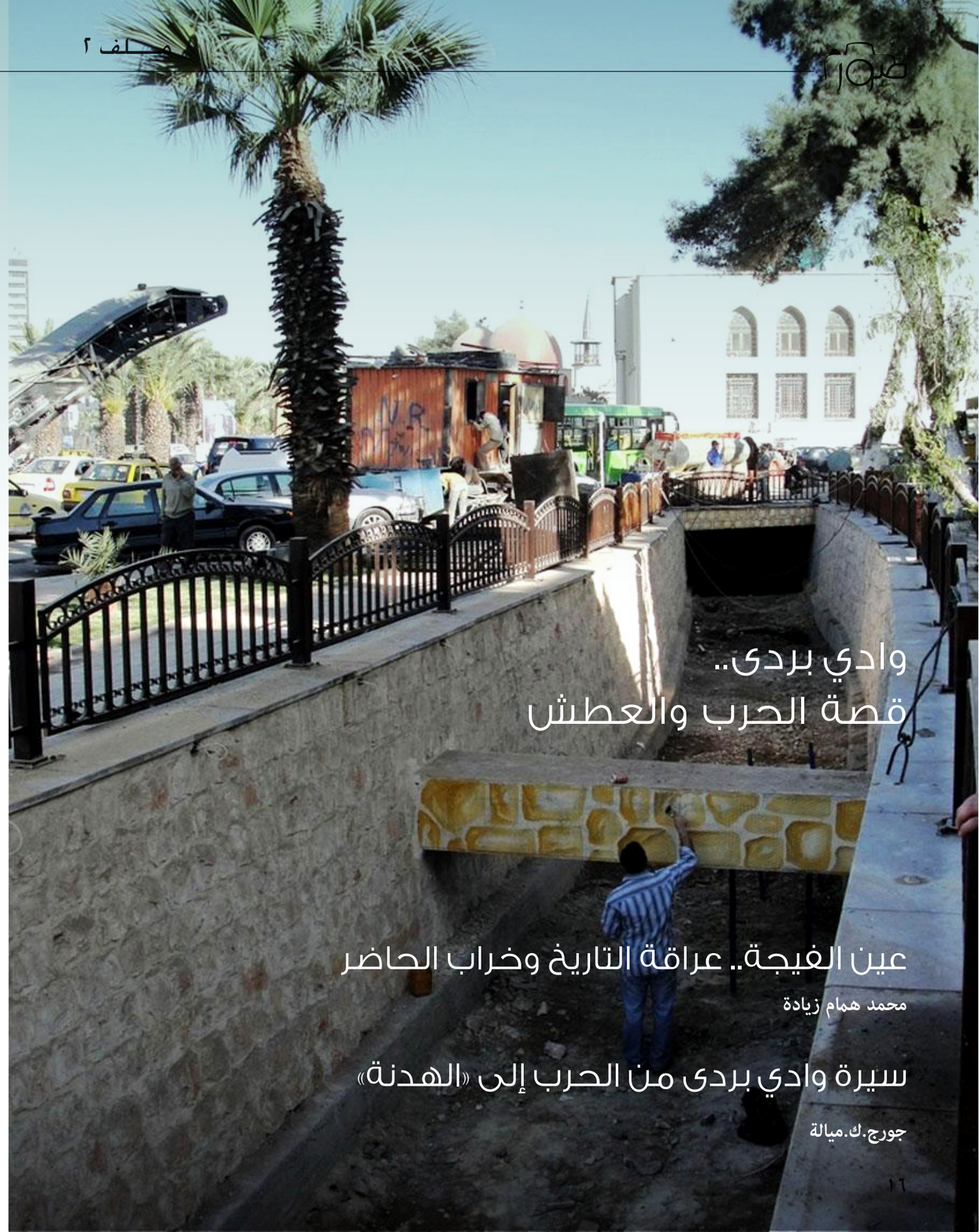

وادي بردى..
قصة الحرب والعطش

عين الفيجة.. عراقة التاريخ وخراب الحاضر

محمد همام زيادة

سيرة وادي بردى من الحرب إلى «الهدنة»

جورج.ك.ميالة

عين الفيجة.. عراقة التاريخ وخراب الحاضر

محمد همام زيادة

لا تُجمع المراجع التاريخية على عمر دقيق لاستيطان البشر في وادي بردى، لكنها تؤكّد أنه يعود لآلاف السنين، فبالقرب من نبع الفيجة هناك آثار لمعبد رومانيّ، كان الناس يقدّمون فيه القرابين لآلهة الينبوع لمباركة النبع والحفاظ عليه، وتشير لقىً أثريّة أخرى إلى وجود أساسات لغرفة صغيرة، يُعتقد أن المياه كانت تُجمع فيها لتصبّ في أقنية وصولاً دمشق، كما يوجد آثار لأنفاق قديمة تقول الروايات الشعبية المتداولة إن الملكة زنوبيا قد أقامتها لجرّ المياه إلى مدينة تدمر في الصحراء السورية، ويذكر باحثون سوريّون أن آثار الكنائس البيزنطية المنتشرة في المنطقة كانت في الأصل معابد وثنيّة، ما يدلّل على عراقة المنطقة.

ذُكرت المنطقة من قِبل الكثير من المؤرّخين والرحّالة العرب والأجانب، ففي عام ١٣٢١ تحدّث عنها الملك المؤيّد أبو الفداء، صاحب حماة، واصفاً وادي بردى: «منطقة ليس لها أسوار، وتقع الزبداني على طرف الوادي، والبساتين متّصلة هناك إلى دمشق، وهي بلد كثير المفازة والخصب، ومنه إلى دمشق ثمانية عشر ميلاً».

وتُعتبر المنطقة رئة مدينة دمشق ومصيفها الكبير، التي طالما تغنّى بها الشعراء على مرّ العصور، واصفين جمال طبيعتها وعذوبة مياهها وحسن معشر سكّانها.

ظلّت مياه نبع الفيجة تروي دمشق بطرق متعدّدة، ففي العام ١٩٠٨ بنى الوالي العثمانيّ ناظم باشا مشروعاً تُجرّ المياه فيه عن طريق أقنية وأنابيب وصولاً للأحياء والحارات، لتنتهي في الصنابير أو ما يُعرف بـ (السبيل)، حيث يقوم الناس بالخروج من منازلهم وتعبئة المياه في أوعية ونقلها لبيوتهم للاستخدامات المنزليّة.

يذكر المؤرّخ الدمشقيّ الدكتور سامي مبيّض في أحد كتبه، أنه أثناء زيارة لطفي الحفّار لمدينة القاهرة (شخصية وطنية معروفة تقلّدت عدّة مناصب سياسية في النصف الأول من القرن العشرين)، لاحظ أن المياه تصل للبيوت بواسطة شبكة من الأنابيب، وعند عودته إلى دمشق بدأ بالتفكير جدّياً بمشروع مماثل، فطالب بتشكيل لجنة فنّية ومالية لدراسة المشروع، وتمّت مناقشته مع فارس الخوري (من أشهر الشخصيّات السياسية والوطنية السورية في النصف الأول من القرن العشرين)، الذي أضاف تعديلات على طريقة تمويل المشروع، واقترح أن تقسّم الكلفة الاجمالية على المستفيدين منه، بحيث تصبح الأنابيب الواصلة للبيوت جزءاً منها، تثبت في عقود الملكية، وتنقل ملكيّتها مع العقار لدى بيعه وشرائه.

ويشير المؤرّخ المبيّض أن غاية تعديل المشروع، هي ضمان بقائه بيد أبناء دمشق، ومنع انتقال ملكيّته واستثماره لشركة أجنبية أيّام الاحتلال الفرنسيّ.

وينوّه إلى أن وسطاء فرنسيّين أرسلوا من قبل المندوب السامي، قدّموا عروضاً سخيّة للحفّار للعدول عن تنفيذ فكرة الخوري، لكنه ظلّ متشبّثاً بضرورة بقاء المشروع بيد السوريّين.

ومع استلام حافظ الأسد السلطة بدأ مسلسل التراجع، فانتشرت العشوائيات وقُطعت الأشجار وسُلبت الأراضي من مالكيها تحت حجج

مختلفة، ومع انطلاق الثورة السورية، انتفضت المنطقة أسوة بأخواتها السوريّات، ليبدأ النظام مسلسل العقاب اليوميّ من قتل وقصف وتدمير، وصولاً إلى قصف النبع بالبراميل المتفجّرة، الذي لم يتجرّأ حتى الاحتلال الفرنسيّ على استهدافه، حيث تذكر مراجع تاريخية أن الاحتلال الفرنسيّ استخدم سلاح قطع المياه عن دمشق، كوسيلة ضغط على السوريّين المنتفضين المطالبين برحيله، إلا أنه لم يقدم على المساس بالطبيعة وهدم ينابيع المياه.

اللافت في الأزمة الأخيرة، أن أوساطاً مؤيّدة للنظام طالبت عبر بعض شبكاتها الإعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي ك«شبكة أخبار

الساحل»، بضرورة حرق وإبادة المنطقة والسكان، وإعادة المياه لدمشق بأيّ طريقة كانت، ومهما كلّف الثمن، غير مهتمّين بحياة حوالي مئة ألف إنسان يتعرّضون للموت اليوميّ.

يقول الناشط معتزّ الدمشقي (اسم مستعار للضرورة الأمنيّة): «المتابع لمئات التعليقات المطالبة بتدمير المنطقة وسكّانها يخال أنها ضرب من الكذب والفبركات، أو حسابات تابعة لأجهزة الأمن السوري، ولكن للأسف عند الدخول إليها، تجد أنها حسابات صحيحة وتعود لأشخاص حقيقيّين».

شكّلت قضيّة وادي بردى، ملفّاً كبيراً يضاف لجرائم النظام والميليشيات المتحالفة معه، اجتمعت فيها جرائم التهجير القسريّ، والحصار والتجويع، والقتل العمد، إضافة للإساءة لمصادر المياه التي لم يتجرّأ أيّ احتلال توالى على المنطقة منذ آلاف السنين على الاقتراب منها.

سألت مجلّة صُوَر المحامي غزوان قرنفل، رئيس تجمّع المحامين الأحرار، حول النصوص القانونية المتعلّقة بالتعدّي على المياه في القانون السوريّ فقال إن «المادّة ٧٣٣ من قانون العقوبات السوري تعاقب بالحبس حتى العامين وبالغرامة حتى ٢٥٠ ألف ليرة على كل من هدم أو قلب أو خرّب كلّ أو بعض المنشآت المشيّدة للانتفاع بالمياه العموميّة أو لحفظها، والمادّة ٧٣٥ من قانون العقوبات تعاقب مَن أقدم قصداً على تلويث نبع أو ماء يشرب منه الغير بالسجن من سنة حتى الثلاث سنوات إضافة للغرامة المالية، كما صدر عن رئيس الجمهورية القانون ٣١ لعام ٢٠٠٥ الخاصّ بهذه المسائل، وشدّد العقوبات على الاعتداء على مصادر المياه».

وفي سياق متّصل تحظر الفقرة ٢ من المادّة ٥٤ من البروتوكول الإضافي لاتّفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان التي لا غنى عنها لاستمرار حياة المدنيّين، وكذلك مياه الشرب وشبكاتها ومنشآت الريّ، والتي تدمّر بقصد التجويع أو لدفع السكّان على النزوح وترك مساكنهم أو لأيّ سبب آخر.

وعن الموضوع يقول قرنفل: «باعتبار مصادر المياه عصب حياة المواطنين مثل الخدمات الطبّية، فإن التعدّي عليها زمن الحرب هو جريمة حرب وفق جميع القوانين الدوليّة». ويتابع: «ارتُكبت في وادي بردى عدّة جرائم حرب مكتملة الأركان. منها تهجير السكان إلى إدلب، وتدمير المنشآت الطبّية والخدميّة وغيرها، وهي جرائم واضحة في القانون الدوليّ، تضاف لسجلّ الانتهاكات الكبيرة والمستمرّة التي ينفّذها النظام منذ سنوات».

سيرة وادي بردى من الحرب إلى «الهدنة»

جورج.ك.ميالة

عادت منطقة واي بردى للظهور إلى الواجهة من جديد مع القصف المكثّف والعنيف الذي يشنّه عليها طيران النظام، واستهدافها يوميّاً بالأسلحة الثقيلة من حزب الله، ما أدّى إلى دمار نبع الفيجة، المصدر الرئيسيّ لمياه الشرب في مدينة دمشق، ومقتل نحو ٣٠٠ مدنيّ، وسقوط مئات الجرحى، ودمار أجزاء واسعة من قرى المنطقة.

يقول جميل.ع من أبناء المنطقة لمجلّة صُوَر: «عودة القصف للمنطقة بعد أن شهدت هدوءاً نسبيّاً في الأشهر الماضية، له أهداف بعيدة المدى، حيث يحاول النظام السيطرة على الحدود السورية اللبنانية بأكملها».

سألت صُوَر العقيد المنشقّ أبو إبراهيم عن غايات النظام الحقيقيّة من هذه العمليّة فقال: "إن النظام لا يأبه بالهُدن والاتّفاقيات ولا بعهوده لحلفائه، والسنوات الماضية تثبت صحّة هذا الكلام، فرغم الدعم الروسيّ والإيرانيّ المطلق له، فإنه يلعب معهما على الحبال ومن تحت الطاولة، وقضيّة وادي بردى أكبر مثال على ذلك».

ويتابع العقيد: «مع سيطرة النظام وحلفائه على منطقة وادي بردى، يكونون قد سيطروا على كامل الحدود السورية اللبنانية، وبذلك حقّقوا جزءاً هامّاً من»سوريا المفيدة»، المشروع الإيرانيّ الاستراتيجيّ الذي طالما عملوا لتحقيقه، والذي يصل الساحل بالعاصمة دمشق والحدود اللبنانية، وصولاً لمطار بيروت الذي تسيطر عليه ميليشيا حزب الله، وهو بوابه العبور نحو العراق وإيران».

ويضيف: «عسكرياً وإستراتيجيّاً، وفّر النظام طريق إمداد يبقيه على قيد الحياة فترات طويلة، مستفيداً من أخطائه السابقة عندما سيطرت فصائل المعارضة على نحو ٧٠ بالمئة من سوريا، واستطاعت تهديد أوتوستراد اللاذقية دمشق، الشريان الوحيد الذي يبقيه حيّاً، والرابط بين حاضنته الشعبية والعاصمة دمشق».

تنافس روسيّ إيرانيّ

عيّن أهالي وادي بردى، العميد المتقاعد أحمد الغضبان، كمندوب لهم للتفاوض مع النظام، بغية الوصول لصيغ تفاهمات وهدنة تحقن الدماء.

يقول أحد سكّان المنطقة لصُوَر: «كان الغضبان يحظى باحترام الأهالي، ولديه مواقف جيّدة في الدفاع عن المنطقة، وقد كان قائداً للفرقة ١٤ في الجيش السوري، وتقاعد في العام ٢٠٠٣، ويعرف بشكل دقيق آليّات تفكير النظام، لذلك رشّحه السكان ليكون ممثّلاً عنهم".

وفي الرابع عشر من شهر كانون الثاني الماضي، قام حاجز رأس العامود في قرية دير قانون، والخاضع لسيطرة حزب الله بإشراف العقيد قيس

فروة من مرتّبات الحرس الجمهوري، وهو ضابط معروف بولائه لإيران، بإطلاق رصاصتين على اللواء الغضبان استقرّتا في ظهره، أثناء عودته من اجتماع التفاوض مع النظام للوصول لحلّ سلميّ، ما أدّى لمقتله على الفور.

يقول العقيد أبو إبراهيم: « كانت عمليّة الاغتيال نسفاً لأي حلّ سلميّ، ورصاصة في الظهر أعلن من خلالها النظام أنه لا بديل عن الرضوخ والاستسلام».

وفي الأثناء كانت الحكومة الروسية عبر ضبّاطها في سوريا تسعى للوصول لحلّ ما، يحجّم الدور الإيراني المتصاعد في ريف دمشق، فقامت بالتوسّط لدخول ورشات فنّية لإصلاح نبع الفيجة الذي دُمِّر نتيجة استهدافه من قبل طيران النظام بالبراميل المتفجّرة، لكن الحكومة الإيرانية عرقلت هذه المساعي، ومنعت حواجز حزب الله ضبّاطاً روساً مرافقين للورش الفنّية التابعة للنظام من الدخول للمنطقة عدّة مرات، ما يؤكّد صحّة اتّهامات الأهالي».

ويرى العقيد أبو إبراهيم أن هذه الوقائع تثبت وجود تنافس روسيّ إيرانيّ وصراع على المشاريع والأهـداف، فمن جهة تحاول الحكومة الروسيّة ضبط الوضع وتحجيم الدور الإيرانيّ، في حين يريد الإيرانيّون من جهة أخرى تحقيق مشروع «سوريا المفيدة» بأيّ ثمن كان، بحيث يضمنون سيطرتهم على مفاصل سوريا الأساسيّة.

سلبيّة الأمم المتّحدة

كرّرت الأمم المتّحدة خلال الشهور القليلة الماضية مناشدتها لأطراف النزاع بضرورة إخراج منابع المياه في وادي بردى من الصراع، وقالت في مؤتمر صحفيّ في العاصمة جنيف إن «انقطاع المياه عن ٥,٥ مليون نسمة في دمشق بسبب المعارك الدائرة بين النظام السوري وقوات المعارضة هو جريمة حرب معلنة".

وذكر ايلان إيغلاند رئيس مجموعة العمل للمساعدة الإنسانيّة لسوريا في الأمم المتّحدة إنه «من الصعب معرفة الجهة المسؤولة عن هذا الوضع، وإن موارد وادي بردى غير قابلة للاستخدام بسبب المعارك أو أعمال التخريب أو الاثنين معاً». مضيفاً: «نريد التوجّه إلى هناك والتحقيق فيما حدث، لكن قبل كل شيء نريد إعادة ضخّ المياه».

هذه التصريحات أثارت حفيظة الأهالي، الذين اتّهموا الأمم المتّحدة بالتواطؤ مع النظام، من خلال إغفال ذكر المسبّب الحقيقيّ للمشكلة، وتجنّبهم الحديث عن أن النظام هو من استهدف النبع.

يقول الناشط عمران الأحمد للمجلّة: «المعارضون لا يملكون الأسلحة الثقيلة وليس بمقدورهم تفجير النبع لأنه يحتاج لمئات الكيلو غرامات من المواد المتفجّرة، وهذا الأمر غير متوافر إلا في طائرات النظام والطيران الروسيّ».

ويتابع: «تخبّط النظام في تصريحاته تثبت أنه الجهة التي قامت بالقصف، إذ صرّح مندوبه في الأمم المتّحدة أنه من المستحيل أن يتفاوض النظام مع جبهة النصرة التي فجّرت النبع وحرمت دمشق من المياه، علماً أنها غير موجودة مطلقاً في وادي بردى، وكلام النظام محض افتراءات».

الوضع الإنسانيّ

خرجت منطقة وادي بردى عن سيطرة النظام خلال العام ٢٠١٢، وعانى السكّان منذ ذلك التاريخ من حصار شبه كامل فرضته حواجز النظام والميليشيات الموالية له، إضافة للقصف بمختلف صنوف الأسلحة الثقيلة، والقصف بالطيران الحربيّ في فترات متقطّعة. وتضمّ المنطقة

نحو مئة ألف نسمة بين سكان أصليّين ونازحين من ريف دمشق وحمص وريفها، حيث شكّلت هذه القرى ملجأً بدل الخروج إلى مخيّمات اللجوء في دول الجوار.

تقول السيّدة أم محمد (٥٥ عاماً) النازحة من القصير إلى قرية بسيمة: «شكّل الوادي لنا مكاناً آمناً بعد هروبنا من القصير وسيطرة حزب الله عليه، وها هم يلحقون بنا إلى هنا».

وتتابع: «كانت حياتنا صعبة هنا، ولكنها أقل خطورة من بقائنا في حمص، الأسعار مرتفعة وهناك نقص في كل شيء، حواجز النظام تفرض ضرائب على كل شيء، ما جعل ثمن المواد الداخلة للمنطقة مضاعفة، لكن التعاون بين السكّان والجمعيّات الخيريّة، خفّف معاناتنا نوعاً ما».

أمّا سارة (معلّمة-٣٦ عاماً) فتقول للمجلّة: «كنت أتوجّه لاستلام راتبي من دمشق، تكرّرت حالات الاعتقال والإذلال أمام عيني على الحواجز، لا يميّزون بين ذكر وأنثى، بعض المعتقلين على الحواجز أطلق سراحه، والآخرون ما زالوا معتقلين حتى الآن، كنت أخاطر بالسفر شهرياً، ولكني مضطرّة فلا مصدر رزق لي سوى هذا الراتب».

الاتّفاقيّة

أُبرمت اتّفاقية بين النظام وقوات المعارضة في الوادي تضمّنت خروج المقاتلين وعائلاتهم من المنطقة نحو محافظة إدلب، مع وقف إطلاق النار بشكل كامل، على أن يدخل الجيش للمنطقة، كما تضمّنت تسجيل أسماء المطلوبين لخدمة الجيش والاحتياط والمنشقّين والآخرين الراغبين بالبقاء بإشراف الأمم المتّحدة والصليب الأحمر ومندوب السفارة الألمانيّة في دمشق، على أن يتمّ خروجهم من سوريا في غضون ٦ أشهر، كما تضمّن الاتّفاق إعادة إعمار ما تهدّم خلال الأشهر الستّة المقبلة.

وفي الأيّام التالية لدخول الجيش للمنطقة قامت عناصر قوات النظام وميليشيا الشبيحة باستباحة بيوت المدنيّين وسرقتها.

يقول الناشط الإعلاميّ كمال جمال الدين لصُوَر: «قام الشبيحة بتعفيش (سرقة) محتويات جميع البيوت في قريتَي عين الفيجة وبسيمة، التي لم تعد صالحة للسكن»، ويتابع «هذه البيوت طالها الدمار الجزئيّ وبقيت أغراضها سليمة، حمّلوها في سيارات شاحنة ونقلوها خارج المنطقة على مـرأى من حواجز النظام وحـزب الله وضبّاطهم». الأهالي متخوّفون من حملات اعتقال في صفوفهم بعد تفرّد النظام بهم، خصوصاً أن الثقة شبه معدومة بين الطرفين، والإشراف الدولي على

> مع سيطرة النظام وحلفائه على منطقة وادي بردى، يكونون قد سيطروا على كامل الحدود السورية اللبنانية، وبذلك حقّقوا جزءاً هامّاً من«سوريا المفيدة»، المشروع الإيرانيّ الاستراتيجيّ الذي طالما عملوا لتحقيقه،

الاتّفاقية ضعيف جداً.

يقول أحد المنشقّين للمجلّة: «من سيضمن خروجي من سوريا؟ أنا منشقّ عن الجيش ولا أملك حتى هوية مدنيّة، من سيعطيني جواز سفر؟ وفي حال الحصول عليه هل هناك بلد في العالم يستقبلني؟ حتى لبنان لا أستطيع السفر إليه».

الواصلون إلى إدلب

وصل إلى محافظة إدلب ٥٠٠ مقاتل مع عائلاتهم وأطفالهم بسلاحهم الخفيف، إضافة لعدد كبير من الجرحى تمّ وضعهم في المشافي المنتشرة في المحافظة، ويعاني النازحون من ظروف معيشيّة صعبة، وسط غياب شبه تامّ للمساعدات من الجمعيّات الخيريّة.

يقول مصدر فضّل عدم ذكر اسمه: «تفاجأنا بالواقع، هنا الحياة مختلفة والكثيرون يرغبون باستغلالنا، أسعار البيوت مرتفعة جداً، وتكاليف الحياة غالية، وصلنا ولا نملك أي شيء، تركنا أملاكنا وأرزاقنا من أجل موقف سجّلناه ضدّ النظام».

مقاتل آخر تحدّث للمجلّة: « كنت أخطّط لأخذ استراحة لمدّة شهر، والعودة للعمل العسكري، بعد عدّة أيام من وصولي جاءني مندوب من أحد الفصائل يعرض عليّ شراء سلاحي الفرديّ، لم أصدّق في البداية، وتكرّرت الحالة مع رفاقي، أصبحت أتساءل هل من المعقول من رفاق الثورة أن يطلبوا شراء سلاحي الفرديّ، الذي دفعنا الغالي والرخيص للدفاع عنه»، ويتابع: «أصبحت أفكّر جدّياً بالخروج من سوريا إلى تركيا، بعدما رأيت ما كنت لا أتوقّعه من رفاق السلاح والثورة!».

اقتصاد الإدارة الذاتيّة بين ازدواجيّة القوانين والضّرائب

فريد إدوار

يبدو أن فصل الشتاء كان طويلاً ومُتعباً بالنسبة إلى «مصطفى أمين» الموظف لدى إحدى مؤسّسات الإدارة الذاتية في منطقة الجزيرة السورية، /١٢/ يوماً مضت من هذا الشهر، ولمّا يزل «أمين» يحتاج إلى مبلغٍ إضافيٍّ فوق راتبه لتأمين متطلّبات عائلته المؤلّفة من /٦/ أفراد.

فرغم الزّيادة الأخيرة بنسبة تجاوزت ٣٠٪ على الرّاتب الأساسي لجميع موظّفي الإدارة الذّاتيّة، إلا أن ما يتقاضاه هؤلاء؛ لا يتجاوز /٥٠/ ألف ليرة سورية أي ما يعادل /١٠٠/ دولار شهرياً، ما قد يدفع بغالبيّة الأُسر التي تعتمد على مُعيلٍ واحد، إلى اتّباع سياسة تقشّف تحرم أفرادها من الحصول على أبسط ما يحتاجونه.

مع ذلك يُقنع موظّف الإدارة الذّاتيّة نفسه بالرّاتب الذي يتقاضاه نهاية كل شهر، مقارنةً بباقي موظّفي الداخل السّوري الذي يشهد وضعاً اقتصادياً سيّئاً في ظل فقدان أغلب المواد الغذائيّة والمحروقات، فضلاً عن انعدام الأمن.

١٥ ألف موظّفٍ مدنيّ يقبضون رواتب شهريّة من الإدارة الذّاتيّة

«يقبض كل موظّف مدنيّ وعسكريّ في الإدارة الذاتية ، شمال شرقي سوريا، راتباً يبلغ /٣٩,٢٠٠/ ليرة سورية كحدّ أدنى، ورفع سقف الرّواتب إلى /٦٢/ ألف ليرة بعد الزّيادة الأخيرة» بحسب ما يقوله «ريزان حسن» مدير دائرة الرّواتب في هيئة الماليّة بمقاطعة الجزيرة في حديثٍ لـ (صُوَر).

ويؤكّد أن «هيئة الماليّة تدفع نهاية كل شهر رواتب /١٥/ ألف موظّفٍ مدنيّ من جميع الفئات الوظيفيّة، بما فيه قطاع التربية والتعليم، باستثناء رواتب العسكريين».

تأخذ هيئة الشؤون الاجتماعية والعمل التابعة للإدارة الذّاتيّة، على عاتقها مسؤولية تأمين فرص العمل لأكبر عددٍ من طالبي التوظيف من مختلف الاختصاصات العلمية، «وبلغ عدد الموظّفين الذين تمّ تعيينهم عن طريق هيئة الشؤون /٧٢٣١/ موظف منذ عام /٢٠١٤-٢٠١٦/ باستثناء قطاع التربية والتعليم» تقول «آهين حسين» رئيس قسم المشاريع في هيئة الشؤون الاجتماعية والعمل لـ (صُوَر).

وترى أن الهيئة «تأخذ بعين الاعتبار تخصيص شواغر لأبناء عوائل الشهداء وذوي الاحتياجات الخاصة، كل بحسب اختصاصه وقدرته على العمل».

الفقر والحاجة.. العنوان الأبرز لأبناء الجزيرة منذ ٢٠١١

بعد دخولها العام السادس، تسبّبت الأزمة السورية التي بدأت ٢٠١١، بتراجع دخل الفرد إلى معدّلاتٍ قياسية، حيث تجاوز معدّل

التّضخّم إلى أكثر من ٥٥٠٪ في معظم المدن السوريّة، إلا أن مناطق (التي تُديرها الإدارة الذاتية) كانت الأكثر تضرّراً، بعد أن بلغت نسبة التّضخّم معدّلات قياسية فاقت نظيراتها في العمق السوري.

حيث يعتبر «خورشيد عليكا» الباحث الاقتصادي وعضو جمعية الاقتصاديين الكرد- سوريا في حديثٍ لـ (صُوَر)، أن ذلك كله ناتجٌ عن «الحصار الذي تتعرّض له المنطقة الكُردية من قِبل النظام السوري وداعش وتركيا والفصائل المُسلّحة، إلى جانب الضرائب التي تفرضها تلك الأطراف على السلع والخدمات التي تصل إلى المنطقة، فضلاً عن الضرائب التي تفرضها الإدارة الذاتية على التّجار الذين يُدخِلون السلع والخدمات إلى المنطقة».

ويعتقد «عليكا» أن دخل الفرد «وصل إلى مستوياتٍ مُتدنّية مع ارتفاعٍ في الأسعار وتوقّف عجلة الإنتاج والصادرات وتدمير البنية التّحتيّة والاقتصاد، وأن نسبة الفقراء في المنطقة الكردية في زيادة وأن أكثر من ٨٠ ٪ من الشعب يعاني الفقر أو بحاجةٍ إلى مساعداتٍ لتأمين حياةٍ كريمة».

ويؤكّد أن «العائلة الواحدة المؤلّفة من خمسة أشخاص؛ تحصل وسطياً على مبلغ /٤٠/ ألف ليرة سورية أي بحدود /٧٨/ دولاراً، وهذا المبلغ يُغطّي نفقات العائلة لأقل من أسبوع، علماً أنه من المفترض أن تحصل العائلة الواحدة على /٢٢٦/ ألف ليرة أي ما يعادل تقريباً /٤٥٠/ دولاراً للعيش بشكلٍ لائق».

الإدارة الذاتية أيضاً تعترف بتدنّي مستوى رواتب موظّفيها

يشتكي غالبية موظّفي مؤسّسات الإدارة الذاتية، التي أعلنتها حركة المجتمع الديمقراطي في ٢١ يناير كانون الثاني ٢٠١٤ في مناطق شمال شرقي سوريا مع عدة أحزاب وتنظيمات شبابية من مختلف المكوّنات، من تدنّي الرواتب وعدم تناسبها مع القدرة الشّرائية التي أفرزها تدهور قيمة الليرة السورية مقابل الدولار.

حيث يُبدي «عبد الكريم صاروخان» رئيس المجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية بمقاطعة الجزيرة في حديثٍ لـ (صُوَر)، «عدم رضاه عن حجم الراتب الوظيفي، ويعتبر أن ذلك المبلغ الممنوح لكل موظّف؛ عبارة عن مساعدة لا راتبٍ، لأنه لا يتناسب مع متطلّبات الحياة اليومية».

مع ذلك لا يغفل «صاروخان» عن مسألة زيادة تلك الرواتب إلى مستويات عالية في المستقبل، لكن من وجهة نظره فإن «الموضوع مرتبطٌ بتحسّن الوضع الاقتصادي من خلال فتح المعابر وفتح المجال أمام التجارة الحرّة، وقدرة الإدارة الذاتية على تصدير منتجاتها من الزراعة والنفط».

الإدارة الذاتية ستزيد عائداتها المالية من خلال ضرائب جديدة

أقرّت الإدارة الذاتية في مقاطعة الجزيرة ميزانيّتها السنوية لعام ٢٠١٥ بقيمة /٢/ مليار و/٧٠٠/ مليون ليرة سورية ومثلها في عام ٢٠١٦، حيث تعتمد على عائداتها من مصادر عدّة، أبرزها النفط والغاز، والمحاصيل الزراعية، سواء تلك التي يزرعها أبناء المنطقة، أو من خلال استثمار الإدارة أراضيَ زراعية كانت في السابق تحت سيطرة الحكومة السورية، إلى جانب الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع التي تدخل أراضي الجزيرة من إقليم كردستان العراق.

ويوضح رئيس المجلس التنفيذي في مقاطعة الجزيرة لـ (صُوَر)، أن الإدارة الذاتية «ستُحدّد ضرائب مختلفة في السنة الجديدة ٢٠١٧ تكون بمثابة عائدات مالية لها، مثل ضريبة الدخل المحدود، ضرائب على مكاتب الصّرافة والحوالات، رسوم البلديات».

بيع النفط للخارج أفضل دعم اقتصادي للإدارة.. والأخيرة تنفي

تجني حكومة الإدارة الذاتية مبلغاً مالياً يفوق /٥/ ملايين دولار كل شهر، جرّاء بيع النّفط الخام من الحقول التي تُسيطر عليها

شمال شرقي البلاد، بواسطة أنابيب تمتد من «الرّميلان» إلى مصفاة «عليوكا» في منطقة «زمار» بأقليم كُردستان ومنها إلى «فيشخابور» ثم إلى ميناء «جيهان» التركي، بحسب تقارير إخبارية سابقة.

لكن مصادر سورية رسمية كانت قد أكّدت في وقتٍ سابق، أن عمليات بيع البترول للخارج؛ توقّفت نهائيّاً بعد توقّف الإنتاج منذ سيطرة وحدات حماية الشعب على حقول (الرّميلان) بموجب اتّفاقٍ مُسبق بينها وبين مديرية النّفط بالحسكة التابعة لوزارة النّفط السورية، حول حماية تلك الآبار، مع اقتراب خطر المجموعات المُسلّحة بعد سيطرتها على بلدة «تل كوجر» و«تل حميس» وريفهما ربيع ٢٠١٣.

وهو ما ينفيه «صاروخان» أيضاً، ويؤكّد على عدم وجود سوقٍ خارجية لصرف إنتاج النفط، وأن الكمّية المُستخرجة يتمّ استهلاكها محلّياً، مع وجود نقصٍ في تلبية حاجة السوق المحلية خلال فصل الشتاء.

خاص مجلة صور

الإدارة الكُردية تشجّع التجارة على أراضيها.. وأصحاب الشركات يشكون الاحتكار

يمارس في مناطق الجزيرة نحو /٣٥٠٠/ شخص النشاط التجاري بين مناطق الإدارة الذاتية وإقليم كُردستان العراق، يُضاف إليهم أيضاً /٥٢/ شركة تجارية، وذلك بموجب رخصةٍ تمنحها رسمياً هيئة الاقتصاد التابعة لمقاطعة الجزيرة (مدن وبلدات محافظة الحسكة).

وبالرغم من ذلك؛ فإن تجارة بعض المواد مثل (السكر، الحديد، الإسمنت، المواد الطبية، قطع تبديل السيارات.. وغيرها)، التي تدخل من إقليم كُردستان؛ تكون حكراً لبعض التّجار والشّركات دون غيرهم، فضلاً عن الضرائب التي يفرضها الطرفان والتي تُجبر المستوردين على رفع أسعار تلك البضائع.

«شركة (هَفْكرتِن) التّجارية وهي اتّحاد مجموعة شركات مُقرّبة من الإدارة الذاتية، تأخذ على عاتقها مهمّة منع احتكار باقي الشركات والتّجار المواد الأساسية المستوردة من إقليم كُردستان»، هكذا يُعرّفها «ديروك ملا بشير» نائب الرئاسة المشتركة لهيئة الاقتصاد في مقاطعة الجزيرة في حديثٍ لـ (صُوَر).

ويعتبر «ملا بشير» أن الفضل يعود لتلك الشركة المُتّحدة خلال أزمة مادّة السكّر، بعد أن وضعت يدها على جميع الكميات التي دخلت أراضي الجزيرة من إقليم كُردستان، ووزّعتها من خلال الكومينات (وهي لجانٌ محلّية تنشط في الأحياء السكنية) بأسعارٍ تلائم القدرة الشرائية للأُسر.

غير أن بعض التجّار ممّن رفضوا الكشف عن هويتهم خلال حديثهم لـ (صُوَر)، يعتبرون احتكار شركة (هفكرتن) لتلك البضائع بمثابة احتكارٍ من نوعٍ آخر، كونها تقضي على المنافسة بين الشركات المستوردة، وبالتالي تتحكّم في عمليات التوزيع.

نقطةٌ أخرى يُثيرها أصحاب الشركات التجارية، إذ يروْنَ أنه لا فرق بينهم وبين التجار من ناحية التسهيلات والامتيازات التي تُقدّمها الإدارة الذاتية، مع العلم أن رسوم وإجراءات الترخيص مختلفة بينهما.

ويُضيف هؤلاء «في أي دولة أو لدى أي حكومة ومنها الحكومة السورية، عند ترخيص أي شركة تجارية؛ يحصل أصحابها على بطاقة تاجر وسجل تجاري وصناعي وحساب مصرفي وجواز سفر تجاري

بشكلٍ تلقائي، أمّا لدى الإدارة الذاتية فالأمر مُغاير تماماً، لأن التاجر مضّطر لدفع الرسوم مرتين، مرة من أجل تسجيل الشركة ومرةً أخرى للحصول على بطاقة تاجر».

والأهمّ أن صاحب الشركة المُرخّصة لا يحقّ له إدخال البضائع من معبر «سيمالكا» الذي يفصل إقليم كردستان عن مناطق الجزيرة، دون امتلاكه بطاقة تاجر، وهو ما يعتبره أصحاب الشركات عقبة في طريق مزاولة نشاطهم التّجاري.

الطرف الكُردستاني أيضاً يساهم في احتكار البضائع لشركات محدّدة

يفرض معبر «فيشخابور» من جهة إقليم كُردستان العراق، ضرائب على جميع سيارات شحن البضائع التي تدخل الجانب السوري بقيمة /١٠٥/ دولار ات لكل شاحنة، وعدم السماح بإدخال أي منتجات إلا من قبل تجّارٍ تُحدّدهم إدارة المعبر، وفق ما يقوله «لقمان خليل» وهو تاجرٌ كرديّ سوري لـ (صُوَر).

رغم هذا الاحتكار غير المباشر في عمليّات التّجارة من الطرف العراقي، إلا أن ذلك لا يُثير امتعاض الشركات التجارية المُرخّصة من جانب الإدارة الذاتية، بقدر ما تُثيرهم مسألة الضرائب التي تفرضها شركة «ستير كروب» الخاصة التابعة لشخصياتٍ من إقليم كُردستان.

فشركة «ستير كروب» تُجبر التّجار على دفع ضرائب إضافية غير الضريبة المفروضة من جانب إدارة معبر «فيشخابور»، وحدّدت قائمةً باسم المواد التابعة لها مع قيمة الضريبة المُستحقّة، إضافةً إلى الضريبة المُحدّدة على كل سيارة شحن. فالأدوية، المنظّفات، أجهزة الموبايل، الدخان، الزجاج، قطع تبديل السيارات، البلاستيك، الألبسة المستعملة، الأقمشة، العلف ومواد كثيرة أخرى، جميعها تخضع لرسوم جمركية تفرضها شركة «ستير كروب» بقيمةٍ نقدية تبدأ بـ /٥/ دولارات للطن الواحد، وتنتهي بـ /٨٠٠/ دولار للطن.

هيئة الاقتصاد: لا ضرائب باهظة على البضائع المستوردة للجزيرة

يؤكّد «ديروك ملا بشير» نائب الرئاسة المشتركة لهيئة الاقتصاد في مقاطعة الجزيرة في حديثٍ لـ (صُوَر)، أنه لا رسوم جمركيّة باهظة على المواد التي تدخل مناطق الإدارة الذاتية، ويرى أن نسبة تلك الرسوم ضئيلة جداً بالمقارنة مع الضريبة التي يفرضها الجانب العراقيّ.

بالمقابل يعتبر «خورشيد عليكا» الباحث الاقتصادي في حديثٍ لـ (صُوَر)، أن الإدارة الذاتية تلعب دوراً سلبياً ولا تُساهم في تعزيز الثقة بينها وبين الشركات التجارية، فضلاً عن التّحكّم بالمعابر الحدوديّة وفرض ضرائب كبيرة على المواد المستوردة ورفع الأسعار واحتكار بعض المواد الأساسيّة.

من وجهة نظر «عليكا»، فإن المنطقة الكردية تحتاج لحلولٍ من شأنها دعم الجانب الاقتصادي لكل أبناء المنطقة، والمُتمثّلة بتخفيض معدل الضرائب المفروضة على السلع المستوردة، وتأمين مستلزمات العملية الإنتاجية للقطاع الزراعي من سماد ومبيدات زراعية بأسعارٍ مناسبة ودعم القطاع الزراعي، إلى جانب تأمين المحروقات بأسعارٍ مناسبة وتأمين فرص عمل حقيقيّة للراغبين من أجل زيادة العملية الإنتاجية، ومنع احتكار المواد الأساسية من جانب أشخاصٍ مُقرّبين من الإدارة الذاتية، وإعادة تشغيل قطاع النفط وآباره بطاقةٍ إنتاجية أعلى وتأمين سوق لتصريف النفط المنتج، ومحاولة إيجاد أسواق لتصريف منتجات المنطقة الكرديّة وخاصة المنتجات الزراعية في أسواق لدول مجاورة أو أسواق في العمق السوريّ.

تزوير الشهادات الجامعيّة السوريّة..
مستقبل للبيع وفق أخلاق المزوّر

سامر قطريب

استثمار جديد باشره أبو أحمد إضافة لاستثماره بناء سكنيّاً في أحد أحياء مدينة غازي عينتاب في تركيا، وهو التصوير الشعاعي للمرضى مقابل ٣٠ ليرة تركيّة، ولا تحتاج العمليّة برأيه سوى لمعرفة كيفيّة تشغيل جهاز التصوير، الذي حصل عليه بعد اضطرار طبيب للهجرة إلى أوربا، ويرى بعض المرضى الزائرين لعيادة أبي أحمد السرّية، أن الموضوع يحتاج لتراكم في الممارسة ليكون عمله مماثلاً لعمل الطبيب، وفي الحالة السورية يكفي حصول أبي أحمد على شهادة مزوّرة يعلّقها في إطار على الحائط ليكون طبيباً !.

المزوّر وأخلاقيّات المهنة..

لا تحتاج عمليّة تزوير الشهادات الجامعيّة السورية إلى رأس مـال كبير، شبكة من العلاقات الواسعة ضمن ثنائيّة (نظام - معارضة) تفي بالغرض، وصفحات للترويج على موقع التواصل الاجتماعيّ فيسبوك. تصطاد هذه الصفحات الزبائن إمّا بشكل علنيّ على صفحتها الرسمية، والتي تدلّ على طبيعة عملها من عنوانها، أو بمشاركة المزوّر بالمجموعات السورية المغلقة والمفتوحة في مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصّة المجموعات التي ينشئها السوريّون في دول اللجوء، والتي تُعتبر السوق الرئيسة للمزوّر، فيما تُعدّ تركيا سوقاً ومركزاً لعمليّات التزوير. يعلو صوت المزوّر أكثر من أصوات الموسيقى الدائرة في شارع تقسيم بمدينة إسطنبول، واصفاً طلب الحصول على شهادة في الطبّ أو الصيدلة بالثقيل. بدأ الحديث عن الأسعار والاختصاصات المتوافرة، وبالطبع يعرض المزوّر قدراته على تزوير أيّ شهادة دون أن يتمّ كشفها، وعندما طلبتُ شهادة في الطبّ ارتفع السعر إلى ٥٠٠دولار، وطلب المزوّر بطاقة جامعية من كلّية الطبّ أو وثيقة دوام تثبت موضوع الدراسة ، حاولت إقناعه أنني لم أستطع إكمال تعليمي في الجامعة ولا أملك إثباتاً، لكنني متابع للتطوّرات في مجال الطبّ والأدوية، ولا أريد أن أكون (صيدلانياً) أو طبيباً إنما أحتاج الشهادة للعمل في إحدى المنظّمات الإغاثية، رغم ذلك يرفض المزوّر طلبي مصرّاً على وجود ما يثبت إنهائي ولو للسنة الجامعيّة الأولى في كلّية الصيدلة أو الطبّ، معلّقاً:» هي أوراح عالم مو لعبة»، ولكن هل يُعتبر إنهائي لإحـدى السنوات الجامعية في كلّية الطبّ أو الصيدلة، يؤهّلني لممارسة المهنة؟ يصرّ المزوّر على أن مهنته ليست عملاً تجارياً مربحاً، كما يتجنّب لفظ كلمتي (تزوير وشهادة مزوّرة)، فهو يصدر شهادة طبق الأصل بحرفة عالية كما يقول، وبعد حسم المـوضـوع بالرفض، نصحني بتزوير شهادة إمّا في الإعلام أو بإدارة الأعمال، بمبلغ ٢٠٠ دولار فهاتان الشهادتان مطلوبتان للعمل في المنظّمات الـدولـيّـة والمحلّية السوريّة، كما هو معروف.

تزوير الشهادة حقّ من حقوق الطالب ! تعقّد وتردّي الأوضاع الأمنيّة والاقتصادية في سوريا، واستمرار وتيرة الحرب والتعبئة لها، وخوف الطلاب من الملاحقات الأمنية، دفع عديداً منهم لترك جامعاتهم قبل التخرّج أو دون الحصول على الشهادة الجامعيّة والأوراق الرسمية، التي تثبت دراستهم في الجامعة. يعتبر بعض الطلاب السوريين الحصول على شهادة مزوّرة حقّاً حُرموا منه، بعد أن ضاعت سنوات من الدراسة جرّاء ظروف الحرب السورية، كما أن البداية من الصفر في عملية التحصيل العلميّ تبدو صعبة للكثيرين. إلا أن لكل قاعدة استثناء، مهند الاسم المستعار لخرّيج حقوق سوريّ يقيم في مدينة غازي عينتاب في تركيا، أنهى دراسته في كلية الحقوق سنة ٢٠١١ من جامعة الفرات في مدينة دير الزور الخاضعة حالياً لسيطرة تنظيم (داعش). حصل مهند على شهادته وغادر إلى تركيا، غير أنه فضّل تزوير شهادة جامعية جديدة، والسبب كما يقول الحصول على وظيفة وعمل يحفظ كرامته، لأن المحامين السوريين في تركيا لايجدون عملاً في اختصاصهم. ويعمل مهند ٨ ساعات في معمل تركي للنسيج بمدينة غازي عنتاب جنوبي تركيا، براتب شهري لا يتجاوز ٩٠٠ليرة تركية، ما يعادل ٣٠٠دولار أمريكي. ويتابع مهند أنه حصل على شهادة مزوّرة في اختصاص التربية (معلم صـف)، وهو الآن ينتظر فرصة عمل في إحدى المدارس السورية التركية، بعد أن قدّم أوراقه لمديرية التعليم التركية، ويضيف أنه يمتلك خبرة في التعليم بعد أن عمل كمدرس «وكيل» في مدينة دير الزور قبل اندلاع الحرب وسيطرة تنظيم (داعش) عليها، مثله مثل كثير من طلاب الجامعات السوريين الذين يعيشون ظروفاً مادّية صعبة، ويحتاجون إلى عمل أثناء دراستهم. امتلك مهند شهادة جامعية باختصاص جديد دون أيّ عناء بمبلغ ١٠٠ دولار أمريكي فقط ، من مزوّر سوري يقيم في مدينة مرسين الساحلية.

مزوّرون يبيعون المستقبل

يـرى الطلاب المحرومون من شهاداتهم ومن إكمال دراستهم، أن الشهادة المزوّرة أداة لتغيير حياتهم وتحقيق مستقبل أفضل، فهي تخوّلهم التسجيل في الجامعات التركية، ومتابعة دراستهم في دول اللجوء، لكن هذا ليس رأيهم فقط، بل هو موقف ثابت من المزوّر. بالحديث مع أحدهم عبر فيسبوك، والذي أبقى اسمه مجهولاً، أكّد المزوّر أن الشهادة تحمل ختم وزارة التعليم العالي السورية، وختماً من وزارة الخارجية السورية وطبعاً ختم الجامعة التي تطلب منها الشهادة، ويضيف المزوّر أن الشهادات غير مقيّدة بسجل في الجامعة، ومن الممكن استخدامها في جميع الدول باستثناء سوريا، وتصدر هذه «الشبكة» شهادة كرتونية وكشف علامات للطالب ومصدّقة تخرّج من كافة الاختصاصات العلميّة والأدبيّة.

وفي مجادلة حول غلاء أسعار الشهادات، يقول المـزوّر:» أنا أبيعك مستقبلاً كاملاً بـ«٧٠٠دولار» الموضوع يستحقّ أن تدفع من أجله»، وبرأي العاملين في هذه المهنة فهم يقدّمون خدمة تحلّ بعض مشاكل السوريين، إضافة لكونها عملاً مربحاً رغم رفضهم لهذا الرأي، فعلى حدّ قول بعضهم» نحن لاجئون مثلكم ونخدمكم بتكاليف العيش». بالتوسّع في الحديث أكثر مع المزوّر، اتّضح أنه يقيم في الداخل السوري، وطلب التواصل مع شخص في تركيا إذا كنتُ مقيماً هناك، أمّا إن كنتُ مقيماً في الخارج فبالإمكان إرسال الشهادة عبر(DHL) إلى أيّ مكان في العالم، بعد دفع نصف المبلغ المتّفق عليه كـ(رعبون).

وزارة التعليم العالي السورية تتفاجأ!

الحديث عن أختام أصليّة لـوزارة التعليم الـعـالي السورية ووزارة المالية ووزارة

الخارجية، يصل بطرف الخيط إلى دمشق، وفي حديث مقتضب مع مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي (رفض الكشف عن اسمه)، قال إن الوزارة شدّدت إجراءاتها لمنع عملية التزوير، مسجّلاً تفاجؤه من استمرار عمليّات التزوير، وتتمثّل الإجراءات المتّخذة في إصدار لصاقات أمنيّة خاصة بالشهادات. عملية التزوير ممكنة رغم الإجـراءات المشدّدة، ولكن هل من الممكن كشفها؟ سؤال يحاول الإجابة عنه مدير الامتحانات في وزارة التربية والتعليم بالحكومة السورية المؤقّتة (المعارِضة) في غازي عينتاب محمد صالح أحمدو،الذي يؤكّد أنه تمّ كشف العديد من عمليّات التزوير أثناء إجراء مديرية التعليم الوطني التركية؛ مقابلات مع المدرّسين المتقدّمين للتعيين في المدارس السورية التركية، بوجود أعضاء من نقابة المعلّمين السوريين الحرّة ووزارة التعليم، ويضيف أحمدو أن «الشهادات تكشف من الملمس أو التاريخ أو التوقيع ومن أسئلتنا للشخص»، كما تعرض الشهادة وصاحبها «بعد القبول الجامعي» على لجنة من الـوزارة بـإشراف الأستاذ يحيى العبدلله للاختبار، ويوضح «أحمدو» أن الحكومة التركية أصـدرت قـراراً بعدم قبول الشهادة، إلا بعد التأكّد من سلامتها وإرسالها عبر البريد لمديرية التربية التركية.

ويضيف «أحمدو» أنه لاتوجد بين أيديهم طريقة تقنيّة لكشف الشهادات المـزوّرة ، ويبقى الطريق الأسهل لكشف التزوير التواصل مع اليونسكو التي تملك بيانات مقيّدة عـن خرّيجي الجامعات ومنها السورية، إلا أن الأخيرة لم تتجاوب بحسب «أحمدو». ويروي»أحمدو» قصّةً فريدة من نوعها عن كشف شهادة مزوّرة، عبر الاتّصال

بجيران أحد (الخرّيجين) من مدينة حمص، والسؤال عن تحصيله العلميّ؛ ليتبيّن لاحقاً أنه لم يتجاوز السنة الجامعيّة الأولى.

الشهادات الأصليّة معرّضة للرفض في إحدى وسائل الإعلام السوري البديل، يعمل قتيبة في مجال الصحافة وتحرير الأخبار، يبدو قتيبة جيداً في عمله إلا أن الإعلام لم يكن اختصاصه الجامعي، درس قتيبة في جامعة حلب بكلية الهندسة المعلوماتية وكان من المتفوّقين، وبعد إنهاء السنة الدراسية الخامسة والأخيرة، لم يتمكّن من الحصول على أيّ إثبات جامعي، بسبب ظروف الحرب كما يقول.

فكّر قتيبة مليّاً بالعروض المتاحة على شبكات التواصل الاجتماعي، لكن الخوف من كشف التزوير وإمكانية فشله في عمله أثنياه عن ذلك رغم الصراع الداخليّ الذي يعيشه، ومعرفته بعدد من الطلاب حصلوا على وظائف وأكملوا دراستهم الجامعية في تركيا، اعتماداً على الشهادات المزوّرة. فضّل قتيبة أن يبدأ دراسته من جديد، وهو الآن يحضّر نفسه لتقديم الامتحانات في السنة الأولى ضمن اختصاصه، في إحدى الجامعات الأمريكية الافتراضية، رغم تكلفتها المادّية المرتفعة.

اللاجئون السوريّون في دائرة الشبهات

في ولاية هانوفر الألمانية يحاول كريم إكمال دراسته في جامعة غوتنغن بكلّية الإعلام، رغم الحدّ من التسهيلات السابقة للاجئين السوريين، والسبب كما يقول التزوير، حيث يتوجّب عليه الحصول على كشف بالعلامات خلال سنوات دراسته الأربع، وهو أمر يحتاج إلى توكيل أحـد أقربائه لتقديم الطلب، ويغدو ذلك صعباً لوجوده خـارج البلاد. وفي حال الاعتماد على مـزوّري الشهادات فمن الممكن الحصول على كشف بالعلامات بشكل أكثر يسراً، بما أن سجلّه الدراسي مقيّد في جامعة دمشق. ويـرى كريم أن تزوير الشهادات الجامعية، أثّر بشكل سلبيّ على الخريجين، وباتت الشهادة الأصليّة معرّضة للرفض لصعوبة كشف التزوير، ويضيف أن الجامعات الألمانية باتت تتواصل بشكل مباشر مع الجامعة السورية للتأكّد من الوثائق الصادرة عنها.

سلمية خارج التغطية.. طُرُق إخضاع جديدة للمدينة!

حسن عارفه

تُعبّر جملة «سلمية خارج الكوكب»، عن حال المدينة الواقعة وسط سوريا، نتيجة الانقطاع المتكرر لشبكة الإنترنت وعلى فترات طويلة عنها، وآخرها كانت يوم ٢٢ آذار، والتي استمرت لأكثر من ٢٠ يوماً. الاتّصال مع العالم الخارجي غير ممكن، أبناء المدينة اللاجئون انقطعوا عن ذويهم بشكل كامل، رغم أن الإنترنت وإن كان بالأحوال العادية ضعيفاً ومتقطعاً في المدينة، لكنّه يسد رمق الحنين عند العائلات المقسومة بين أهالٍ كبار ما زالوا في أرضهم، وأبنائهم الموزعين خارج سوريا!

تقع المدينة بين حمص وحماة، في قلب نقاط اشتباك متعددة بين أطراف الصراع السوري، تتأثر في اشتباكات تبدو بعيدة عنها وغير مؤثّرة، كالمعارك التي أطلقتها قوات المعارضة والفصائل الإسلامية في ريف حماة الشمالي مؤخّراً، وأدّت إلى انقطاع الإنترنت عن سلميّة التابعة لريف حماة الشرقي. وكما جرت العادة، أي معركة هناك، أو حتى في الرستن بالريف الشمالي لحمص، تُغيّب المياه لأسابيع، عن مدينة لا تزور المياهُ حاراتها بالأحوال العادية، إلا مرة كل خمسة أيام.

وفيما أصبح الإنترنت حاجة وضرورة في العصر الحالي، إلا أنه في سلمية حاجة عليا وضرورة كبيرة لا غنى عنها، كالكهرباء والماء تماماً. خاصة أن المدينة نزفت القسم الأكبر من شبابها وبناتها، وأصبحوا خارجها، فيما ظل قسم كبير من الأهالي كبار السن صامدين بالمكان، ولا وسيلة اتّصال لديهم إلا الشبكة العنكبوتية، ليعرفوا ماذا يجري في العالم الخارجي!

في بداية العام الماضي، شهدت المدينة حدثاً مماثلاً تقريباً، حيث انقطعت المياه عنها لأكثر من أربعين يوماً، وقتها، وجّه مسؤولو النظام في سلمية أصابع الاتّهام، إلى من وصفوهم بـ«المسلّحين المعارضين» المتحكّمين بأنابيب المياه في مناطق الرميلة والقنطرة غرب سلميّة، بعد معارك متقطعة مع قوات النظام ومسلّحيه.

من هنا يبدو أن تأثّر خدمات المدينة بما يدور من معارك بريف حماة، ليس عفوياً، أو أقلّه، قد يكون ورقة ضغط يلعب بها النظام على أبناء «سلمية»، لضمان بقائهم في صفّه، كما يرى البعض، فهو وإن كان شبه ضامن لولاء مؤيديه من أبنائها له، لكنّه لا يثق بالمدينة ككل، إذ تبقى في نظره مكاناً لمعارضيه منذ أيام بروز حافظ الأسد على الساحة السياسية بعد انقلاب حزب البعث في ٨ آذار ١٩٦٣، ولن يتعامل معها بأي حال من الأحوال كباقي المناطق الموالية له.

عدم ثقة النظام بالمدينة وأبنائها، وخاصة بعد احتضانها لمظاهرات كثيرة بعد اندلاع الثورة ضد الحكم بسوريا، تدفعه دائماً لضمان الولاء، بالماء والكهرباء والإنترنت، بيد أن إحدى أخطر أوراق الضغط هي تنظيم الدولة الإسلامية ، الموجودة خلاياه في مناطق «جب الجراح» و«عقيربات»، بريف سلمية الشرقي، منذ عام ٢٠١٤، وتقوم على فترات متقطعة بمناوشات مع عناصر جيش النظام في قرية «المفكر الشرقي» التي استقر بأطرافها مسلحو التنظيم، وقرب قرية «برّي الشرقي» التي تحتضن مقرّاً قوياً لجيش النظام.

كما أن غرب المدينة، في منطقة السطحيات تحديداً، يشهد كل فترة اشتباكات بين قوات النظام المتمركزة في قرية «تل درة» التابعة لسلميّة، وفصائل إسلامية مع «جبهة فتح الشام» النصرة سابقاً.

كثيرة هي أوراق الضغط لإرضاخ أكثر من ١٥٠ ألف نسمة، بين أبناء المدينة والنازحين القادمين من أرياف حماة وحمص، الذين يعيشون في «سلمية» تحت خطين متوازيين، خط الفقر وخط الغِنى الفاحش، الأول يتضمن عامة الشعب، المعارضين والمحايدين والنازحين، أما الخط الثاني، فأهله معظمهم من حملة السلاح وعناصر القوات والمجموعات المسلحة التابعة للنظام ك«اللجان الشعبية» وكتائب «حزب البعث» ومن لفّ لفّهم.

دمشق ..
طيران فوق عشّ المجانين

سناء إبراهيم

لم تنعكس المشاكل النفسيّة التي سبّبتها الحرب السورية زيادة في عدد المراجعين إلى عيادات الطبّ النفسي، فالأمراض التي أنتجتها الحرب من اكتئاب وفصام وقلق لم تدفع المرضى من المتسكّعين في الطرقات وبائعي الأرصفة وأصحاب المحالّ التجارية كما شباب وشابّات الجامعات إلى المشافي النفسيّة، على العكس من ذلك ، بقيت العيادة خالية إلا من الطبيب الذي أخبرنا بأن تردّد المراجعين إلى عيادته قد انخفض بنسبة ٥٠ ٪ بعد الحرب.

في العام ٢٠٠٨، زرنا مشفى ابن سينا للأمراض العقلية في دوما، استقبلتنا يومها أصابع إيمان الممدودة من تحت الباب المقفل وهي تنادي: «اعطوني ٢٥ ليرة». لم أعطها يومها ٢٥ ليرة لكني التقطت صورة لأصابعها الخمسة الممدودة، بعدها بـ سنة أضعتُ أصابع إيمان وبعدها أضاعتْ الحرب إيمان.

لا نعلم اليوم ما الذي حلّ بإيمان كما لا نعلم ما الذي حلّ بمجانين ابن سينا، كل ما تبقّى في الذاكرة هو سؤال رشقتنا به إيمان لدى دخولنا القسم المخصّص للنساء: «أنتو من وين جايين .. من عند عبد الرؤوف الكسم»؟. همس لي صديقي يومها أن من أخذ عقل إيمان سيأخذ عقول من تبقّى قريباً وقريباً جدّاً . في ٢٠١١ وقع الانفجار وأصبح هناك مئات من إيمان بفارق بسيط، أن إيمان كانت حبيسة المشفى، أمّا مجانين اليوم فتعثر عليهم بين الخطوة والخطوة وتتعثّر بهم في الطرقات وعلى الأرصفة وفي جوار المقابر.

«راسي قدّ البطيخة عم يوجعني كتير، شو مشتهي أنو ينفجر». ينهي أبو الشوارب كلامه ويبدأ بعدها بصراخ لا ينتهي وهو يعصر رأسه بين يديه كما يعصر ليمونة . لديه رغبة كبيرة أن يبوح ، لكنه لا يستطيع إلا أن يصرخ بصوت مرتفع . ثلاث سنوات مرّت عليه دون أن يحلق شعره وأظافره ، كيس النايلون بما فيه من ملابس متّسخة هو الشيء الوحيد المهمّ بالنسبة له ، فهو يدافع عنه بشراسة إذا ما حاولت الاقتراب منه أو أخذه. «أبو الشوارب» دائم الدوران ، يقيس الشارع بالسنتيمتر عشرات المرّات يومياً، لا يستطيع أن يتوقّف كما أخبرنا عنه مجاوروه في جوار مشفى المجتهد ، لأنه يخاف التوقّف . التوقّف يعني الشرود والشرود بالنسبة له يعني العودة إلى الماضي قبل ثلاث سنوات من الآن ، هناك ، حيث فقد اثنين من أولاده ، أحدهما في اشتباكات مع مقاتلي المعارضة في جوبر وآخر في حلب.

«سمر» أيضاً تدور ، لكنها تدور في ساحة الأمويين ، تقف دائماً أمام الباب الرئيسيّ للهيئة العامّة للإذاعة والتلفزيون. أخبرنا أحد عناصر الجيش المتواجدين هناك أن سمر تقدّم لهم السكاكر في كل مرّة تأتي فيها، تتحدّث معهم، تنتقل بعدها إلى عناصر الشرطة الواقفين على إشارة المرور في الطرف المقابل للهيئة، تقف معهم، تضحك، ترقص، غير آبهة بمن يتّخذها فرجة له، فالجنون لا يستحقّ الفرجة كما يُحكى عن جنون سمر، الجنون يستحقّ انحناءة رأس وخجل وقليل من الألم . «فقدت سمر (٣٣ عام) وَلَدِيهَا وعقلها ولم تفقد عمرها، أيّة عدالة هذه «؟ يقول شرطيّ المرور قبل أن ينفخ في صفارته.

فصام الناس والأمكنة

أينما ذهبت ستتعثّر قدمك كما رأسك بفصام الناس والأمكنة. في الطريق إلى مقبرة السريان الأرثوذكس في باب شرقي يقود حيّان السيارة التي تنقل جثمان أحد المقاتلين . عند الوصول إلى المقبرة يترجّل حيّان ليشارك المشيّعين هزّ أكتاف النعش قبل الدفن ويقوم بواجب العزاء، في طريق العودة إلى البيت ، يدخل حيّان إحدى

صالات الأفراح ليشارك في هزّ الخصر وإطلاق الزغاريد احتفالاً بزفاف صديقه العريس الشاب. حيّان لا يعاني الفصام كما يقول، «هو يمثّل حال السوريّين، كيف يخرجون من دائرة الموت ليدخلوا دائرة الخلق التي تنتهي بالموت مجدّداً»، ليكون حال السوريّين: ما حدث لن يكون له من أثر يتجاوز لحظات من الصدمة ثم العودة مجدّداً إلى الحياة التي تجرّ قدميها بثقل خيبتها، فيما أقدام السوريين تعبت من الرقص على إيقاعات الحزن.

تقع صالة الأنوار المُخصّصة لإقامة حفلات الزفاف إلى جانب مستشفى الراضي في جرمانا (بريف دمشق)، سيارة الإسعاف التي تأتي حاملة جرحى المعارك والتفجيرات من المناطق المجاورة ومعها إعلان موت تجاور سيارة الزفّة التي تأتي حاملة العروس ومعها مشروع حياة، الفاتحة تصل إلى مسامع الناس في ذات الوقت التي تصل فيه الزغاريد. ليس غريباً أن يعاني الناس الفصام كما ليس غريباً أن تُصاب الأمكنة بالعدوى، الغريب ألّا ينعكس هذا الفصام زيادة في عدد المراجعين إلى عيادات الطبّ النفسيّ والسؤال: إلى من لجأ كل هؤلاء المتجوّلون على حافة الجنون للعلاج؟

هجر القسم الأكبر من السوريّين وعد الحياة ، ارتدّوا إلى الدين في مواجهة العجز والحرب، هناك، في بيوت الله، أودع الناس أسرارهم، دعواتهم، دموعهم وبعض ما يتمنّون ورحلوا. الاستشاري في الطبّ النفسيّ الدكتور حسان المالح فسّر لنا ارتداد الناس إلى الدين وتأثيره في حالات الحروب والكوارث قائلاً : الحرب تشعرك بالعجز بالدرجة الأولى، هي تهديد متكرّر بأنك قد تموت وتفنى، حالة التهديد هذه مرعبة، صادمة وثقيلة تدفع الإنسان للبحث عن سند. الأديان هي أحد الأسباب التي تجعل الإنسان يتماسك قليلاً في حالات التهديد الوجوديّ، فيصبح الإنسان أكثر تديّناً، قلق الموت هذا يولّد لدى الشخص الحاجة لأن يكون أقوى ولكي يكون أقوى فهو بحاجة إلى مدد دينيّ، وهذا ليس حكراً على الإسلام إنما ينطبق على كل الديانات، قد تكون هناك بعض الفروقات بين الأديان، لكن الأزمات والحروب والكوارث بشكل عام تزود المشاعر الدينية ولو لفترة مؤقّتة، المشاعر الدينية والاتّصال بالغيب والوعد يساعد على التماسك في مواجهة الكارثة . يشكل الدين جزءاً من علاج الناس المصدومين والمعرّضين للكوارث، ويطلق على هذا العلاج اسم (الدعم النفسيّ الاجتماعيّ)، لا مانع في الطبّ النفسيّ كما يقول المالح من أن يكون الدين جزءاً من هذا الدعم أو العلاج «فالطبّ علم عمليّ ونحن كأطبّاء يهمّنا أن تبقى الناس متماسكة أيّاً تكن الوسيلة، وبدلاً من أن يتحوّل الإنسان إلى كائن غير فعّال فليبقَ كائناً متماسكاً ويمارس حياته الطبيعية».

لم يبقَ في دمشق مشافٍ للأمراض النفسيّة سوى مشفى ابن سينا في حرستا بريف دمشق ، ومشفى ابن رشد وهو مشفى حديث نسبيّاً تحوّل إلى مشفى للأمراض النفسية بعد أن كان خاصّاً بالمخدّرات . في حلب، أُغلق المشفى الوحيد وهو مستشفى ابن خلدون نتيجة للقصف. كما لا يوجد في سوريا فرق عمل للدراسات النفسية. أخبرنا الدكتور حسان المالح أنه كطبيب فرد عَمِلَ دورة تدريبية جمع خلالها بعض المعلومات من المراجع ودرس حالات عدّة أشخاص لمدّة شهر كي يخرج بطريقة حول كيفية التعامل مع الحروب والأزمات.

هي البلد وقد تحوّلت إلى مشفى مجانين متنقّل، المجنون الأكبر فيها من يدّعي أنه بقي لديه بقيّة من عقل .

عن الدستور السوريّ الجديد

د. نائل جرجس

يشتمل الدستور على مجموعة القواعد الأساسية المحددة لشكل الدولة ولنظام الحكم فيها (رئاسي – برلماني – شبه رئاسي) وللعلاقة بين الحاكم والمحكوم وغير ذلك من الأطر الأساسية المنظمة لعمل الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وينصّ الدستور على حقوق المواطنين وحرياتهم، فضلاً عن بعض أشكال الرقابة اللازمة لوضع أحكام الدستور حيّز التنفيذ والسهر على تطبيقها. ويعدّ الدستور بمثابة القانون الأسمى في الدولة والـذي يجب أن تنصاع إليه كافة التشريعات الداخلية وتتواءم مع أحكامه، كما يشكّل مدخلاً أساسياً ولازماً للشروع في عملية الإصـلاح الديمقراطي الـكـامـل في الـــدول غـير الـديـمـقـراطـيـة.

تزداد أهمّية الدستور في البلدان التي تعايش ثورات شعبية أو حروباً أهلية أو تغيّرات سياسية جذرية كحال الوضع في سوريا حيث سيكون دستورها الجديد بمثابة عقد اجتماعي بين أطياف الشعب بما يسهم في تأمين قطيعة تامة مع الحقبة الدامية الماضية والتأسيس لدولة جديدة. ولهذا لابدّ من تجنّب صياغة الدستور من أطراف خارجية وذات أجندات سياسية، بل ويجب أن يتمّ وضعه من طرف مواطني الدولة المعنيّة بواسطة ممثّليهم الشرعيين والمنتخبين أو المعيّنين ديمقراطياً. وبهذا سيكون للمواطنين دورٌ مباشرٌ أو غير مباشر في صياغة أحكام الدستور؛ لما لذلك من أثر في تعزيز شعورهم بالمسؤولية في احترام الدستور، فضلاً عن تأثيره النفسي والشعور ببداية مرحلة جديدة في تاريخ البلد .

هذا وقد لعبت الدساتير السورية الماضية دوراً أساسياً في تكريس الاستبداد والهيمنة السياسية لشريحة سياسية معيّنة دون غيرها، وهذا ما ترك آثاره التشريعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على كافة مناحي الحياة في سوريا. وبهذا فإنّ استمرار عيوب الدساتير السورية السابقة، كالصلاحيات المطلقة لرئيس الجمهورية وسبغه بأيدلوجية الحاكم، سيحوّل المعركة من السعي إلى تطبيق وإعمال نصوص الدستور إلى النضال من أجل تغييره وتعديل نصوصه. فيجب أن تتّسق نصوص الدستور المأمول اعتماده مع متطلّبات دولة القانون؛ فيشكّل الدستور أحد أهم أركان الانتقال الديمقراطي والتأسيس لمستقبل سوريا. وإنّ لم يحلّ هذا الدستور كافة الإشكاليات، فإنّ أحكامه ستشكّل حجر الأساس لذلك.

هذا وستكون معركة إقرار دستور ديمقراطي سوري جديد بالغة الصعوبة. فستسعى قوى الاستبداد التقليدية، لاسيما العسكرية والأمنية، وأيضاً القوى المسلحة التي تأسّست وتصاعدَ دورها مؤخّراً في سوريا، إلى التأثير في هوية الدولة السورية ونظام الحكم فيها. فقد لعبت هذه القوى دوراً أساسياً في تغيير نظام الحكم أو الحفاظ عليه والتأثير فيه، وبهذا ستسعى إلى تعزيز استقلاليتها أو امتيازاتها وحصانتها. في المقابل، ستطالب القوى المدنية الديمقراطية في تحجيم وتحييد دور القوى العسكرية والقوى الخارجية الداعمة لها من

أجل ضمان عدم سيطرتها على مقاليد الحكم والتأسيس لدولة عسكرية أو أيدلوجية. كما أنّ مسألتي العروبة والدين ستكونان من أبرز القضايا الجدلية التي ستُثار في إطار التغيير الدستوري المقبل. فكلتاهما ذات تأثير واضح في مستقبل سوريا وعلى مختلف مكونات الشعب الـسـوري، وخاصة في ظل تعدّد الأقليات غير العربية من ناحية، والأقليات غير المسلمة من ناحية أخرى. كما أنّ الكثير من السوريين ينتمي إلى كلتا الأقلّيّتين في نفس الوقت، وهذا ما سيعرّضهم إلى تمييز مزدوج في حال إقرار تشريعات أيدلوجية مستَلهَمة من الدين ومن العروبة.

وهنا نذكر أيضاً مطالب الكثير من المعارضين السوريين بالعودة إلى دستور الخمسينات أو ما يُطلق عليه «دستور الاستقلال». فيعدّ هذا الدستور من أهم الدساتير السورية نظراً لتبنّيه قانونيّاً من قبل الجمعية التأسيسية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر من العام١٩٤٩ ، وبسبب تركيز أحـكـامـه عـلـى مبادئ الديمقراطية ودولة القانون، فضلاً عن ضمان حقوق المواطنين وسلطة الشعب وتقليصه لصلاحيات رئيس الجمهورية، وحصر مهمة الجيش بالدفاع عن حدود الوطن وسلامته وبالتالي عدم تفويضه بمهام عقائدية على خلاف الدساتير اللاحقة. وعلى الرغم من أهمّية هذا الدستور ونصوصه، فإننا نختلف مع المطالبين بالعودة إلى تطبيقه. فلم تأتِ أحكام هذا الدستور مفصّلةً بما فيه الكفاية، بل تركت للقوانين الكثير من الأمور التنفيذية، مما يجعل أحكام الدستور منصاعة للقوانين وليس العكس. كما يخلو هذا الدستور من الضمانات اللازمة لعمل الأجهزة الأمنية وممارسة الرقابة اللازمة عليها وتحديد شروط تطبيق حالة الـطـوارئ، ولا يلتزم صراحة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي بالأساس تمّ مصادقة سوريا عليها بعد تاريخ إقراره. وتبنّى بعض أحكام هذا الدستور على أيدلوجيتي العروبة والإسلاموية المُشار إليهما أعلاه.

وأخيراً لابدّ من دستور جديد ليشكل قطيعة مع الحقبة الماضية المليئة بالجرائم الخطيرة بحقّ الشعب السوري والتي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار الدستور الجديد متضمّناً صراحة ضمانات الوقاية من هذه الانتهاكات ورفع الحصانة عن مرتكبيها وملاحقتهم بكافة الوسائل. فمن الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها والتنصيص عليها دستورياً مسألة الرقابة على تنفيذ أحكام الدستور التي ستبقى دون قيمة مالم يتمّ اعتماد آليات رقابية مشكّلة من لجان برلمانية وحقوقية نزيهة وقـادرة على ردع تعسّف السلطة التنفيذية وتغوّلها في الاستبداد.

لابـدّ أخـيراً من التأكيد على أهمية طرح النقاش الدستوري خـلال فـترة التحوّلات السياسية من أجل بناء الوعي الشعبي، من ناحية، والدفع باتجاه الحوار السياسي الذي قد يمهّد للاستقرار وإقامة الشرعية لنظام الحكم الجديد، من ناحية ثانية. وتزداد هذه الأهمية في الحالة السورية في ظل تخوّف السوريين من النظام السياسي الذي يمكن أن تفرزه التغييرات الحالية في سوريا، وخاصة في ظلّ اشتداد قوة التيار الإسلامي المعارض للنظام ، من ناحية، واحتمال إعادة إفراز النظام السوري الحالي المسؤول عن جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، من ناحية أخرى. ويعود تغلغل هذا التخوّف شعبياً لعقود نتيجة إثارته وتعزيزه من طرف النظام الحاكم بين مختلف مكوّنات الشعب السوري من أجل تحقيق استدامته في السلطة على مبدأ (فرّق تسد)، فضلاً عن انحراف الثورة الشعبية ضدّ الاستبداد عن مسارها السلمي وبدء صراعات دموية لا تزال تشهدها سوريا حالياً والتي بالتأكيد ستفرز وجهاً جديداً لسوريا لا يمكن بعد تحديد ملامحه.

سوريا غارقة بالدم والديون

نضال يوسف

– أكثر من ٦٠ مليار دولار دين خارجي ونحو ٤ ترليونات ليرة دين داخلي
– إيران وروسيا أكبر الدائنين وتستحوذان على الاستثمارات الإستراتيجية
– النظام لا يعترف بالديون والدائنون صامتون
– من يموّل الحرب يحصد مال السلام
الشعب السوري تحت وطأة خدمة الدين العام وسيعجز عن الوفاء بالديون

مقدمة

سوريا دولة، ممزقة، ومثقلة بالديون. جغرافيّتها تشهد حرباً مدمّرة، واقتصادها المتبقّي عاجز عن الوفاء بمتطلّبات البلاد وعبادها. إذ لم يعد لديها ذاك الاقتصاد المتعدّد، إنها ترزح اليوم تحت وطأة ديون خارجية وداخلية كبيرة. لم تعد تلك الدولة التي تتفاخر بأنها تملك صفر ديون، هذه الحالة ذهبت إلى غير رجعة، التهمتها الحرب، ليس لجهة تدمير اقتصادها وفوات الأرباح، إنما لجهة توفير موارد الآلة العسكرية، ومتطلّبات الحياة لمن تبقّى من الشعب السوريّ.

يحاول رئيس حكومة النظام عماد خميس التواطؤ، يرغب في لعب دور فاشل مارسه سلفه وائل الحلقي، بنفي صفة أن سوريا دولة مَدينة. يرغب كما عادة رؤوساء الحكومات في تمرير التفاؤل باستخدام الكذب، وهذا ليس غريباً، مادام ديدن الحكومات إخفاء الحقائق، وحجب الشمس بغربال. لكن ماذا عن موقف الحلقي ذاته الذي قال في حفل تخريج الدورة التاسعة من طلاب المعهد الوطني للإدارة العامّة في كانون الأول ٢٠١٣، «إن الديون على سوريا لا تتجاوز نصف مليار دولار»؟ هذا التضارب المعتاد في التصريحات، يكشف المستور، ويوضح ما يحاول جميع الأطراف إخفاءه، بأن الاقتصاد السوري بات اقتصاداً غارقاً في ديون هائلة، تقدّرها أوساط بحثية وأكاديمية ومؤسّسات دولية وعربية، تواصلت (صُوَر) معها بما يتجاوز ٦٠ مليار دولار ديوناً خارجية، يضاف إليها دين داخلي مستمرّ بالارتفاع، ويصل إلى نحو أربعة ترليونات ليرة سورية.

بلاد منكوبة

يُجمع أكاديميّون وباحثون اقتصاديون، على أن سوريا "بلد منكوب"، ويرزح تحت ثقل ديون هائلة. هذا ليس استنتاجاً، إنها الحقيقة التي يحاول النظام التعامي عنها، ودفنها إلى حين، حيث تنتهي الحرب، وتخرج ملفّات ما بعد الحرب للعلن. كل الدول التي تعرّضت لحروب كهذه، لا يهمّ القوى المتصارعة فيها حجم فاتورة الحرب، دماً أو مالاً. ما يهمّ أمراء الحرب، قضية واحدة، وهي عيونهم الشاخصة على نقطة النهاية، أي النصر المؤزّر، أو الخسارة المحقّقة. لايهمّهم مبالغ الديون وفوائدها المتراكمة، وليس بالضرورة أن يهتمّ جنرالات الحرب بطلبات المموّلين وشروطهم المالية القاسية. هؤلاء الجنرالات مستعدّون للتحالف مع شيطان يموّل الحرب، ويدعم مواقفهم بالمال، والبقيّة تأتي.

الجزء المغمور

يشترك النظام، والقوى والفصائل المتحاربة معه، في توريث السوريين تركة مالية باهظة. وأيّاً كانت نتائج الحرب لجهة من سيكون المنتصر، سيهبط الداعمون للحرب في سوريا بطائراتهم في مطار دمشق الدولي، وسيستقبلهم المنتصر بحفاوة. هؤلاء سيكشفون عن وجوههم الحقيقية، ويكشّرون عن أنيابهم، وسيضعون لائحة شروطهم الجديدة. القضية ليست باستثمارات مغرية، بل هي حتماً أعمق من ذلك. من يموّل الحرب، لابدّ أن يحصد مال السلام. هذه قاعدة رأسمال أغرق سوريا بالفساد والاحتكار سابقاً، وغذّى نيران حربها. إنه دائما يصبّ النار على الزيت. إيران وروسيا والصين وكوريا الشمالية، مقابل السعودية وتركيا وقطر. هذا الجزء الظاهر من جبل الجليد، فماذا عن الجزء المغمور منه؟

بالأرقام المرعبة

ثمة معلومات متضاربة، تتناول حجم الدين الخارجيّ السوري، وفي ظلّ غياب الشفافية، وعدم الإعلان الرسميّ عنه، وغياب اسم سوريا عن كل التقارير الدولية والعربية ذات الصلة، اتّجهت (صُوَر) إلى الباحثين الاقتصاديين والأكاديميّين للحصول على إجابات واضحة تقدّر هذا الدين. بداية، توقّع صندوق النقد العربي ارتفاع الدين الخارجي لسوريا إلى نحو 11.6 مليار دولار بنهاية 2014، فيما ـ وفقاً للصندوق ـ تجاوز هذا الدين 8 مليارات دولار في 2013، وعقب ذلك غابت سوريا عن تقارير الصندوق.

لكن المفاجأة الصادمة التي خلخلت الجمود السائد بتقليل قيمة وحجم هذا الدين، أتت من تقرير لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ بالتعاون مع المركز السوري لبحوث السياسات في2014، وجاء فيه: إن الدين العام لسورية بلغت نسبته 73% من الناتج القومي، والمقدّر بـ 47.9 مليار دولار.

ويرى الباحث الاقتصادي عصام ديّوب أن هذا الدين تجاوز رقم 60 مليار دولار حتى نهاية العام الماضي، وذلك بالاستناد إلى حجم الدين السابق، وكلفة خدمة هذا الدين، وتزايد الخسائر وتوقّف الإنتاج وارتفاع فاتورة التدخّل العسكريّ، والدعم الخارجيّ.

التمويل بالعجز

ثمّة وجه آخر للديون التي تغرق سوريا فيها الأن، وتدحض كل المقولات التي تنفي وجودها. فالديون ليست بالضرورة أن تكون خارجية، لجهة مالية أو تمويلية، أو لدولة، أو أحد الصناديق أو الهيئات المموّلة لمشاريع أو برامج إصلاح. الشكل الخطير للديون أيضاً، هو الديون الداخلية، تلك التي تقوم الحكومة من خلالها بالاقتراض من المصرف المركزي، وهو ما يسمّى التمويل بالعجز، والبالغ في سوريا وفقاً لمعلومات اطّلعت (صُوَر) عليها 3720 مليار ليرة خلال فترة الحرب. والواضح أن تزايد هذه الديون هو الأمر المتوقّع في المراحل القادمة، حتى لو توقفت الحرب. واختارت حكومات النظام المُشكلة في فترة الحرب، هذا المسار. وفي الأرقام الرسميّة التي تعلن سنوياً عن تزايد عجز الموازنة ، ما يعبّر صراحةً عن خطر الديون الداخلية، ما يعكس المأزق الكبير الذي يعاني منه النظام.

ففي موازنة العام الجاري البالغة قيمتها 2660 مليار ليرة، بلغ عجزها 27.88%، أي نحو 741.6 مليار ليرة. وبلغ العجز 621.7 مليار ليرة في موازنة 2016، ما يرفع مجموع العجوزات المتراكمة منذ 2013 إلى 2433 مليار ليرة. يضاف إليهما عجز وصل إلى 547 مليار ليرة عام 2011، وإلى 740 ملياراً عام 2012.

وكان وزير المالية الأسبق لدى النظام محمد جليلاتي صرّح أنه منذ 1995 وحتى 2002 كان لدى سوريا وفرٌ في الموازنات، حتى أصبح لدينا رصيد في حساب الخزينة لدى مصرف سوريا المركزي مقداره 330 مليار ليرة سورية، إلا أنه بدءاً من عام 2003 بدأت الموازنات بالتراجع وتحقّقت العجوز.

هذه ليست مجرّد أرقام جافّة، أو لمجرّد الترف الاقتصادي، إنها ديون مستحقّة، وخسارات ستسدّد من جيوب المواطنين المغلوبين على أمرهم.

تهديد للأجيال القادمة

لم تنهِ سوريا ملفّ ديونها الخارجية، وطيّ صفحة مالية خانقة، كان جلّها ديونَ للاتّحاد السوفييتي السابق، ودول المعسكر الاشتراكي، قبل انهياره، حتى اندلعت الثورة 2011. وأعلنت سوريا في نيسان 2010 إغلاق ملفّ ديونها الخارجية، ووصلت التخفيضات على الديون وفق اتّفاقيات

للحكومة السورية مع الدائنين بين 13 إلى 27% من أصل الدين، لكل من تشيكيا وبولونيا وسلوفاكيا وألمانيا. في حين شطبت بلغاريا آخر تلك الديون بنسبة 77% من حجم ديونها على سوريا البالغة 71 مليون دولار فقط.

ومن الثابت أن الحرب المستمرّة، التي انطلقت في 2011، كفيلة بالتهام مقدّرات الاقتصاد السوري الذي كان يئنّ سلفاً من العجز، ويخضع لقوى الفساد. وفي ظلّ غياب المعطيات التي يتقصّد النظام عدم إعلانها، يرى باحثون، أن توقّف الإنتاج، وغياب الموارد، نتيجة الحرب، يرفع فاتورة الديون الخارجيّة السورية، التي تذهب لتغطية نفقات الاحتياجات الرئيسية، فضلاً عن تكاليف الحرب، التي لوحدها يمكن أن تلتهم الاقتصاد.

وفي أفضل السيناريوهات، يرى الباحث ديّوب، أن ستّ سنوات من الحرب، مع توقّف الانتاج وهروب الرساميل، وخروج الصناعيين، شكّل ضغوطاً هائلة على خزينة الدولة، وأتى على احتياطيّاتها من القطع الأجنبي، ودفع إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري، وشدّ الأحزمة في الإنفاق الجاري، لوقف الديون. ويؤكّد ديوب أن النظام كان خلال العامين الأوّليين من الحرب قادراً على تغطية نفقاته ماعدا العسكرية منها، من خلال احتياطيّ القطع الأجنبي الذي كان يدّخره والبالغ 18 مليار دولار، وهو ما يكفي البلاد لمدة عامين متتاليين. ويشرح الباحث الاقتصادي أن هذا الاحتياطيّ كان كفيلاً بحدوث استقرار في الانفاق خلال 2011/ 2012، لكن مؤشّرات نفاد احتياطيّ القطع الأجنبي ظهرت في العام الثالث للحرب، وأبلغ برهان، هو أوّل قرض ائتماني تقدّمه إيران لسوريا، والذي بلغت قيمته 3.5 مليارات دولار، الذي حدّد الجانبان الإيرانيّ والسوريّ أوجه إنفاقه بتأمين المواد الغذائية والدوائية والمحروقات لسوريا. ويتابع ديّوب، أن تكلفة الفاتورة العسكرية الإيرانية لم تدخل في هذا القرض.

فاتورة ضخمة

في صيف 2014 تلبّدت العلاقات السورية الإيرانية، وبدأ الجانب الإيراني يظهر تأفّفه من طرائق صرف مسؤولي النظام للقرض الائتمانيّ، فتوجّه يوم ذاك النظام إلى الحليف الروسيّ، وفاوض على قرض ائتمانيّ جديد أكّدت وسائل الإعلام يومذاك أن قيمته تصل إلى ثلاثة مليارات دولار، وهو ما يغطّي نفقات الرواتب والأجور للعاملين مع النظام وجزء من نفقات الاحتياجات الرئيسيّة، لسدّ الفجوة الحاصلة في السلع الغذائية والنقص في الأدوية. فيما أشارت أوساط حكومية سورية، أواخر 2014، أن قيمة القرض هي مليار دولار. كما تحدّث يومذاك رئيس حكومة النظام وائل الحلقي عن قرب توقيع القرض، إلا أن الغموض غلّف الموضوع، ولم يعلن أيّ من الجانبين الروسيّ أو السوريّ، فشل المفاوضات أو نجاحها، للحصول على القرض. لكن تسارع العمليّات العسكرية، والتطوّرات الميدانية التي حصلت، لم تجعل من قيمة هذا القرض ذي أهمّية كبرى، إذ تبيّن أن الروس كانوا يخطّطون للتدخّل العسكري، وبالتالي تصبح قيمة القرض الائتمانيّ، أكثر من قضيّة ثانوية، أمام فاتورة التدخّل العسكريّ وشروطه.

الاقتناص الذكيّ

لا يقترب صنّاع القرار الاقتصادي في سوريا، من حجم القروض التي ترتّبت على البلاد، ويعامل الموضوع بسرّية تامّة. لكن من الواضح أن الجانبين الإيرانيّ والروسيّ، الداعمين الأساسيّين للنظام السوري، يقدّمان القروض والمساعدات المشروطة للنظام. ولم يتوانَ الطرفان عن بدء معركة صامتة بينهما، للاستئثار بالقطاعات الأهمّ ليس في ما بعد انتهاء الحرب، بل بدأا من هذه اللحظات اقتناص الفرص. ويرى الباحث ديوّب، أن هذا يُعدّ "الاقتناص الذكيّ"، والاسترداد السريع لجزء من المال الذي تنفقه إيران وروسيا في سبيل الحرب. استأثرت إيران بعقد المشغّل الثالث للهاتف النقّال، وكانت هذه الصفقة قبيل الحرب تطبخ على نار هادئة لتكون من نصيب تركيا، لكن الاصطفاف السياسيّ المتشكّل عقب اندلاع الحرب في سوريا، صوب الأنظار باتّجاه الشريك الداعم للنظام. كما حظيت إيران بعقود استثمارية في قطاعي الزراعة والصناعة، إضافة إلى استحواذها على قطاع السياحة الدينية. وتؤكّد مصادر مطّلعة في وزارة السياحة أن نحو مليون زائر دينيّ يزورون المقدّسات الدينية في سوريا، وتدير جهات إيرانية هذه الزيارات، فضلاً عن تحكّمها بمطار دمشق الدوليّ منذ 2013، الذي تديره بمعزل عن النظام.

المياه الدافئة

أمّا روسيا فكان لها هدف إستراتيجيّ، يتعلّق بالقاعدة الروسية في طرطوس، ومطار حميميم في اللاذقية، فالمياه الدافئة، هدف مهمّ للدبّ الروسيّ، الذي وجد ضالّته في البلد المغدور. وبلا شكّ تسعى روسيا للحصول على احتكارات اقتصادية، لكن هذا الأمر لا يشكّل مسألة ضاغطة بالنسبة لها في سوريا، وفقاً للمحلّل واثق درغام، معتبراً أن روسيا التي نجحت حتى الآن في منع توريد الغاز القطريّ لأوروبا، عبر سوريا، هو أكبر جائزة ترضية للاقتصاد الروسيّ، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على تصدير الغاز لأوروبا، وهو شأن جيوإستراتيجيّ، لا تتهاون فيه روسيا، ويشكّل معركة مصيريّة للرئيس فلاديمير بوتين، الذي يخوض حرباً تلو الأخرى للمحافظة على ماتبقّى له من ورقة وحيدة يمارس من خلالها الضغوط على الدول الصناعية الأوربية، وفي حال خسرها

يمكن توقّع مسارات غير متفائلة للاقتصاد الروسي، وهو ما لايغيب عن بال بوتين، الذي يحارب في سوريا، من أجل بلاده، حسب درغام.

> من يموّل الحرب، لابد أن يحصد مال السلام. هذه قاعدة رأسمال أغرق سوريا بالفساد والاحتكار سابقاً، وغذى نيران حربها. إنه دائما يصب النار على الزيت. ايران وروسيا والصين وكوريا الشمالية، مقابل السعودية وتركيا وقطر.

خدمة الدين

يؤكّد الدكتور نائل شرف الدين، أن الديون الخارجية لسوريا، على خلاف ما تحدّث به رئيس حكومتها، ستكون سيفاً مسلطاً على رقاب أبنائها، ويكبّل مستقبل أجيالها القادمة، وستلزمها بتسديد مبالغ مالية كبيرة، تحت عنوان خدمة الدين العام، قبل أن تتمكّن البلاد من تسديد قيمتها. ويرى شرف الدين أن الاقتصاد السوري، المثقل بالديون، والذي تعرّض للدمار، وتصل خسائره إلى ترليوني دولار، ويحتاج إلى أكثر من 300 مليار دولار لإعادة إعماره، فيما هناك سيناريو أوروبي يتحدّث عن ترليون دولار، سيكون ملّف الديون، ملفّاً ضاغطاً عليه، وسيعرضه للكثير من العقبات التنمويّة، وستواجهه تحدّيات مالية كبيرة. ويبيّن أنه لا يرسم مشهداً سوداوياً لمرحلة ما بعد الحرب، لكنها الحقيقة التي يجب عدم إغماض العينين عنها، والقضية التي يجب الاستعداد لها. مشيراً إلى أن الحديث عن اقتصاد منكوب، وبلد مُدمَّر، يعني في أفضل الأحوال ارتهان اقتصادي وسياسي للقوى والكارتلات التي ستموّل إعادة الإعمار.

وينفي شرف الدين إمكانيّة تكرار السيناريو الأول، الذي تمّ فيه شطب الديون على سوريا بمجرّد انهيار المعسكر الاشتراكي، نظراً لعدّة عوامل جديدة سياسية واقتصادية، واختلاف جوهريّ للظروف والشروط الموضوعية التي رافقت ذلك الشطب، بينما الآن الدول الدائنة لم تفصح بعد عن حجم ديونها النهائيّ، متضمّنة فاتورة الحرب وكلفة تدخّلها المالية. معتبراً أن إيقاف الحرب، وإيجاد مخرج توافقيّ، وحلّ سلميّ للحرب السوريّة، يقلّل من حجم التحدّيات القادمة، ويخفّف من وطأة الديون المتراكمة، كما يسهم في تجنّب تسجيل ديون جديدة.

مشهد سوريالي

المشهد أقرب ما يكون إلى السوريالية الاقتصادية، أو التفاؤل الكاذب. إذ يخرج رئيس حكومة النظام عماد خميس في أوّل حوار صحفيّ عقب تسلّمه منصبه بخمسة أشهر، ومن على شاشة الفضائية السورية الرسميّة، الناطقة باسم النظام، ويبعث برسالة طمأنة لمواطنيه، بأن بلدهم بلا ديون، وأنه مازال يعتمد على قدراته الذاتية. ومادام المتحدّث هو رئيس الحكومة، تمرّ العبارات برداً وسلاماً، على مؤيّديه.

هكذا بتصريح منمّق، يشطب خميس ديون بلاده الداخلية التي تتجاوز 3720 مليار ليرة، الناتجة فقط عن عجز موازنة الدولة. ويشطب الديون الخارجية، وثمن مواقف الدعم السياسي والعسكري، من البلدان التي تقدّم المال والسلاح والقوة البشرية، دفاعاً عن مصالح مرتقبة لها في سوريا.

وفي غفلة من أمره يشطب خميس القروض الائتمانية الإيرانية والروسية المقدّمة لبلاده، وربما اعتبرها منحاً، أو ربّما هبات. لكن الاستئثار الاقتصادي الروسي الإيراني في سوريا، يدفع بالقناعة الثابتة أن ما يقدّم على طبق من ذهب لن يكون دون ثمن، ودون فوائد، ودون رغبة في استرداده أضعافاً مضاعفة.

ومادام الشيء يذكر بمقتضاه، سأذكر موقف الرئيس الأمريكي السابق من الديون الداخلية المترتّبة على بلاده، التي تشكّل الاقتصاد الأكبر في العالم، وآثار الدين الخارجي، في الولايات المتّحدة الأمريكية. إذ صارح الرئيس الأمريكي باراك أوباما، في خطابه السنوي نيسان 2011، الشعب الأمريكي قائلاً: إن أهمّ خطر يهدّد الولايات المتّحدة الأمريكية هو الديون الحكومية. وتعهّد أوباما للشعب الأميركي بأنه سيخفّض عجز الميزانية بمقدار 4 تريليونات دولار خلال 12 عاماً.

بلا اقتصاد

غرقت سوريا في الظلام، وقضت الحرب على اقتصادها، وهجّرت كوادرها. ولا تكفي رسائل الطمأنة، والمواقف الديماغوجية، لإثبات أن سوريا بلد بلا ديون. فالديون المتزايدة على وقع الحرب، إضافة إلى الأمراض الاقتصادية، جعلت من سوريا بلداً بلا اقتصاد. هي السوريالّية الاقتصاديّة السوريّة، المملوءة بالتناقضات، والحافلة بالفشل، التي أغرقت البلاد بالدم والديون.

فيلم حرائق..

انتصار إنسانيّ برسالة سينمائية تمرّدية على نيران الطائفية وحروب العنف

رشا صالح

عند الحديث عن الحروب والطوائف وظاهرة العنف الوليدة المتوالدة، لابد من استعراض الشريط السينمائي لفيلم (حرائق) للمخرج الكندي ذي فيلنوف عام 2010 والذي اقتبس عن مسرحية بالعنوان نفسه للكاتب والمخرج المسرحي وجدي معوّض، ممثّلاً حالة تجسيد لقصة حقيقية حصلت مع الكاتب. رشّح الفيلم عام 2010 لجائزة أوسكار كما حصل على جائزة أفضل فيلم بمهرجان فانكوفر السينمائي 2016كما شارك في كثير من المهرجانات السينمائية الدولية .

حيث تناول المخرج التفاصيل الدقيقة للحروب الطائفية، متطرّقاً لمخزون الذاكرة اللبنانية من حياة ومعاناة الناس وما تختزنه من تجارب إنسانية عاشها اللبنانيون أيام الحرب الأهلية في لبنان، والنتائج الدموية المرافقة لتلك الحقبة والتي مازالت واضحة للعيان إلى وقتنا الحالي. والتي تتكرّر تجربتها على بلاد مشابهة في العالم والوطن العربي كسوريا والسودان وليبيا وغيرها الكثير ..

حيث تظهر أحداث الفيلم بتتابعيتها المرسومة بعناية، قصة نيران الطائفية والتقاتل بين المسلمين والمسيحيين، مصوّراً بتلك التتابعية المشوّقة والمحزنة بآن واحد وجع الإنسان من حروب الطوائف والنزيف الروحي المكابد لامتزاج الدماء بفعائل الحرب، وليس الحب امتزاجاً مقيتاً لا ينجم عنه سوى الحزن والفرقة والعصبية والتشدد، مرابطاً على وقائع أكثر عنفاً استمراراً لمشهدية الموت الوليد الذي يدمي كل صور الحياة والبقاء المعافى للإنسان وللمناطق.

تروي قصة الفيلم حكاية (نوال مروان) وابنيها التوْءَمين الشابّين (جان وسيمون) ، اللذين يحصلان بعد موت والدتيهما على وصيتها لهما، والتي شكّلت حدثاً مزلزلاً غيّر لهما مجرى حياتهما، واكتشفا حقائق لم تكن بالحسبان، حيث يحصلان على تلك الوصية في كندا، والتي تطلب فيها الأم من ابنيها البحث عن أخيهما والأب وإيصال رسائل لهما، ليكتشف التوْءَمان فجأة ، أن لديهما أباً وأخاً على قيد الحياة.

تثير الحقيقة المكتشفة، فضول "جان" وتقرّر أن تذهب للبحث عن أبيها وأخيها، في حين يرى "سيمون" أن أمه مجنونة في وصيتها، ويرفض التورّط في رحلة البحث هذه.

وبلقطة خاطفة للوراء (فلاش باك) وبكل براعة يعود بنا المخرج، حيث الأم الشابة نوال (المسيحية)، والتي تكون في علاقة حب بـ "وهاب" الشاب الفلسطيني (المسلم) والتي تحمل منه جنيناً ، وبعد معرفة هذه العلاقة من قبل أشقائها تتعرّض لضرب مدمي يحول بها إلى بقائها لدى جدتها لتساعدها على ولادة الجنين ثم تأخذه منها لتضعه في ملجأ للأيتام، بعدما وشمت ثلاث نقاط أعلى كعب قدمه حتى تتعرّف عليه نوال يوماً ما.

تقرّر نوال بعدها الانتقال من قريتها؛ لأنها غير مرحّب بها بسبب زواجها من الشاب المسلم الفلسطيني، لتمكث في بيت خالها بمدينة أخرى، وتلتحق بالجامعة.

تتصاعد حدّة الصراع بين الطوائف وتعمّ الفوضى في قريتها، ويُحرق الملجأ الموجود فيه طفلها"نهاد مايو"، ، وتبدأ بعد ذلك رحلة جنونية من البحث عنه وذلك مرفقاً ازدياد حدّة الأحداث الدموية العنيفة والصراع بين الطوائف.

وفي طريق رحلتها تشاهد حافلة تنقل نازحين مسلمين، فتخفي صليبها وتغطّي شعرها، وتنتقل معهم، لتوقفهم إحدى الجماعات المسلحة التي تضع صورة المسيح على أسلحتها النارية، فيقتلون السائق، ويطلقون النار على بعض الركّاب، ويقررون سكب الوقود على الحافلة لإحراقها بمن فيها، تصرخ نوال باسم المسيح، وتُخرج الصليب وتخبرهم أنها مسيحية، فيطلقون سراحها.

يعود المخرج بعدها بالأحداث للحاضر، حيث تصل الابنة جان لقرية الأم، وتبدأ في السؤال عن أمّها وأبيها، فتُقابل بالنفور ويُطلب منها المغادرة.

يعود المخرج من جديد لحياة نوال السابقة، حيث نراها تقوم بتدريس اللغة الفرنسية، لابنة أحد قادة الميليشيات المسيحية الموالية لإسرائيل في منزله، ومن رغبتها الجامحة بالانتقام تترك نوال الطفلة وتنزل للطابق السفلي، حتى تصل إلى والد الطفلة وتشهر مسدسها في وجهه وتقتله، وبعدها تُقاد إلى السجن، حيث يُحكم عليها بـ 15 سنة في سجن "كفر ريات"، لتبدأ رحلة أخرى من الألم .

تُسجن نـوال لكنها تستمرّ بالغناء داخل السجن ، حتى سمّيت بـ"الست اللي بتغنّي"، ، فأحالوها قبل انقضاء محكوميتها، إلى "أبو طـارق"، أحد جلاديهم والمعروف بقسوته وعنفه الشديد، فيعذبها ويغتصبها وتُنجب في السجن.

يستطيع التوْءَمان بعد مواصلة البحث مقابلة "القابلة"في السجن التي قامت بتوليد أمهما، لكنها تخبرهما أن نوال مروان أنجبت توأمين ولداً وبنتاً، ليتّضح، أنهما "جان وسيمون" ذاتهما، لكن رغم هول الصدمة التي واجهتهما يستمرّان بالاستقصاء لملاقاة أخيهما، اللذان عرفا أنه ابن "ابـن المخيمات" الـذي قتله شقيق والدتهما.

يلتقيان بشخص يدعى "ولاء شمس الدين"، هذا الشخص هو الذي قام بغارة على القرية ، وقام ورفاقه بحرق الدار وأخذ الأطفال من قرية نوال المسيحية ودرّبهم حتى يقاتلوا معهم، ومن بينهم أخاهم نهاد مايو، نهاد كان يبحث عن أمه وعندما لم يجدها، فقرّر أن يصبح شهيداً، وذلك حتى تتعرّف عليه والدته من خلال "صورة الشهيد"، لكن شمس الدين رفض عرضه، فانفصل عنه نهاد بعدما أصبح مجنوناً بالقتل وآلة قتل حقيقية. فقد قتل سبعة جنود صهاينة أثناء الغزو الصهيوني فأخذوه لسجن "كفر ريات" وأعدّوه ليكون جلادهم الـخـاصّ، وهناك عُـرف بالجلاد المغتصب أبو طارق، الذي يقوم ذاته بتعذيب أمه واغتصابها, أمه التي تمّ سجنها وتحويلها لذات السجن ليد ابنها الجلاد أبي طارق الذي يصف المشهد أنه اغتصبها وحملت منه .

وبهذه الحكاية يكون فيلم حرائق فيلماً سينمائياً تمرّدياً على نيران الطائفية ودخان بنادق تجار الحروب وانتصاراً لحرية الإنسان من همجية العنف وصراعات الأديان على الوهم، مقدّماً بذلك عملاً متكاملاً بصورة سينمائية جمالية كاشفة لعين الحقيقة بإسقاطاتها الفنية باستخدام حوار واقعي بحرفية مرافقة لأداء تمثيلي ضابط لانفعالات جملة من الممثلين، متماهياً مع قساوة الحدث ذاته من اغتصاب واقتتال وصور للحرائق والتدمير والنهب، مع موسيقى تصويرية صاحبتها من حيث الإيقاع والرتم لكل مشهد، وخاصة عند حالات (الفلاش باك)، بمونتاج مميّز لم يظهر هناك تقطيع في الزمن الدرامي للواقعة، مستخدماً الحبكات الصغيرة التي شملت في السردية كلا النقيضين للعنف والمنفى، للحب للارتحال والعذابات، دعمها بخبرة احترافية في تصوير لقطات بانوراميّة لحالات التفجير والهجمات المسلّحة.

المخرج الكندي ذي فيلنوف

التربية من التلقين إلى التعلُّم
قراءة في كتاب قصص غريبة من المدرسة العجيبة

أدونيس غزالة

مَن يقرأ كتاب «قصص غريبة من المدرسة العجيبة» لمؤلفه لويس ساشار ترجمة رمة الجباعي، يحتاج إلى بصيرة نافذة لكي يكتشف أن الكاتب يقدّم لنا نموذجين متناقضين من نماذج التربية، فهو كتاب للمربّيات والمربّين قبل أن يكون للأطفال. يقول الكاتب إنه ربما استوحى فكرة الكتاب من ذلك المكان المرتفع، (الطابق ٩٨ من الإمباير ستيت، مبنى الإمبراطورية)، حيث كان يعمل أبوه، ومن عمله مشرفاً في مدرسة أطفال. نفهم من ذلك أن الكتاب يجمع بين التفكير النظري والتجربة العملية،

حين تفرغ من قراءة القصة تكتشف أن المجموعة استغرقت نماذج مختلفة من الشخصيات، تشير إلى المشكلات التي ينبغي أن تعالجها التربية وإلى كيفية معالجتها. فقد نحّى الكاتب فكرة الشخصية المركزية وجعل جميع الشخصيات شخصيات مركزية ــ وهذه غمزة ديمقراطية ذكية من عين المؤلف ــ فكيف يمكن أن ندعم ثقافة الاختلاف من دون مساواة حقيقية؟ ثلاثون قصة تدور أحداثها في مدرسة بُنيت خطأً. ثلاثون طابقاً باستثناء الطابق التاسع عشر غير الموجود أصلاً، ما يثير أسئلة إجاباتها مفتوحة.

مع «السيدة غورف» وهي أكثر المعلمات قسوة، كما وصفتها القصة، تبدأ الحكاية: السيدة غورف نموذج للمربية المتسلّطة، التي بحراستها لهذا النموذج، تهدم إمكانات المتعة والإبداع في التربية: انتبهوا أيها الأطفال من لا يعرف الإجابة الصحيحة على أي سؤال سأقوم بهزّ أذني ومدّ لساني وسوف أحوّله إلى تفاحة. لهذا لم يكن لها مستقبل في قصة من هذا النوع. ومن الطبيعي أن تنتهي السيدة غورف منذ القصة الأولى، وتتحوّل هي نفسها إلى تفاحة. القسوة التي تربّي الخوف لم تثمر، لأن الأطفال كانوا أذكى من خوفهم.

«جو» أحد التلاميذ الذي حوّلته «السيدة غورف» إلى تفاحة، كان يغش لأنه لا يعرف كيف يجمع، فالقصة تخبرنا أن «جو» لا يحب الغش ولكن «السيدة غورف»

أجبرته على ذلك.

في القصة الثانية «السيدة جولز» تظهر كبديل ونقيض للسيدة غورف التي انقلب سحرها عليها بعد أن أصبحت تفاحة والتهمها بالخطأ «لويس» مشرف الباحة. منذ دخولها الصف أعلنت «جولز» أنها ترى قروداً ولا ترى تلامذةً، بالطبع أخذ التلاميذ يثبتون لها بكل الوسائل أنهم أطفال، وعندما أقرّوا أنهم أطفال وصلت إلى مبتغاها، وأعلنت: لهذا السبب يتوجّب عليكم أن تقوموا بما يقوم به الأطفال من واجبات. لقد وصلت إلى ما تريد، لا بالقسوة كالسيدة غورف، إنما بالحب ثم باختيار التلاميذ وإرادتهم. لم تتدخل «السيدة جولز» بشكل مباشر، لقد أعطت الفرصة كاملة للطفل حتى يصل إلى النتيجة ويكتشف الخطأ.

وقصة «مايرون» الذي عيّنته «السيدة جولز» رئيساً للصف تشير بوضوح إلى ذلك. إن المهمة المنوطة به، هي إنارة الصف في بداية الدوام وإطفاء المصابيح في نهايته فقط، و«مايرون» الذي لم يقتنع بهذه المهمة البسيطة بدأ يمارس دوره كرئيس حقيقي للصف، وألقى مهمة الإنارة خلف ظهره، ومع ذلك تركته «السيدة جولز» يكتشف مسؤولياته بنفسه. و«جاسون» الذي وشى بليزلي التي تمضغ علكة، لم تعاقبه على ذلك، بل عاقبت «ليزلي»؛ ولكننا سنكتشف في نهاية القصة أن من عوقب هو «جاسون»، وليس «ليزلي»، والعقوبة ليس من قبلها، لقد جعلت «السيدة جولز» الأحداث تأخذ مسارها، فيُعاقب «جاسون» بعلكة «ليزلي» التي وضعتها على مقعده والتصقت به.

أمّا «قصة سيمون» فإننا نكتشف في نهايتها أنه ليس تلميذاً، بل فأراً ميتاً، لذلك قامت السيدة جولز برميه خارجاً، لقد أوصلت لهم فكرة أنهم موجودون في صفها لأنهم تلاميذ أذكياء، تفوح منهم الحياة، ولا يمكن لهم أن يشبهوا هذا الفأر الميت. أمّا «داميون» الذي كان يتمتع بعينين

قادرتين على رؤية كل شيء، ما عدا نفسيهما، أرسلته السيدة جولز إلى لويس (مشرف الباحة)، ليدعوه لحضور الفيلم. انتهى الفيلم ولم يتمكن «داميون» من مشاهدته. المراوحة بين الباحة والطابق الثلاثين علّمت «داميون» درساً لن ينساه. العين يجب أن ترى أبعد ممّا تقع عليه. لهذا سينتبه هذا الطفل كثيراً فيما بعد.

«جوي» التي أكلت وجبة داميون خلسة لم تعاقبها السيدة جولز ولم تضطرها إلى الاعتراف، ولكن بطريقتها التربوية جلعتها تعترف بخطئها أمام نفسها، ثم لن تكرر ما فعلته أبداً.

في جميع القصص تعاملت السيدة جولز مع التلاميذ بعين الطفل، كانت تقوم بحل المشكلة بدلاً من العقوبة، إضافة إلى أسلوبها الذي كان يجعلهم يصلون إلى حل مشكلاتهم من دون تدخّلها المباشر، فجو الذي كان يغشّ لأن السيدة غورف، مثلاً، لم تعلمه العدّ. السيدة جولز هي التي قامت بتعليمه العدّ، وقد اتّبعت معه طرقاً تربوية تقوم على تعزيز الثقة بالنفس. وهكذا استطاعت أن تلغي خوفه وعجزه وشعوره بأنه لن يتعلّم العدّ أبداً. وشيري التي كانت تنام دائماً في الصف، بعد اليوم الذي سقطت فيه إلى أحضان لويس الآمنة، لم تستطع النوم، ربما عثرت على الحياة قريباً من فقدانها. لو أن السيدة جولز أنّبتها وعاقبتها كانت شيري ستهرب إلى النوم كلما واجهتها الحياة.

المفاهيم التربوية كانت كثيرة في هذا العمل فالتعلّم من خلال اللعب كان واضحاً في قصة دانا، فدانا كانت تعاني من قلّة التركيز، بسبب لسعات البعوض على جسمها. قامت السيدة جولز بتحويل هذه اللسعات إلى أرقام ساعدتها على التخلص من الهرش المتواصل عندما استطاعت أن تجمعها. والانتباه إلى رغبة الطفل وقراءتها بشكل صحيح وعدم محاكمتها من منظورنا، نحن الكبار، بل من منظور هذا الطفل. كل هذا سنلمسه في قصة ديدي التي تواطأت معها السيدة جولز وتغاضت عن خروجها قبل انتهاء الحصة لتحصل على كرة خضراء، إضافة إلى تأكيد فكرة التربية بالحب، كما في كاثي وأليسون وروندي وموريشا. كما لم ينس هذا العمل الإشارة إلى دور الأسرة، كما في قصة جيني ونانسي.

الكاتب لم يفرد للسيدة غورف غير قصة واحدة، فهي النموذج العام الذي عرفناه جميعنا يوماً ما، أما السيدة جولز فقد كانت حاضرة في جميع القصص، فهي النموذج الذي قد لا نتعرّف عليه في مدارسنا وفي أنفسنا أيضاً، لكن على الرغم من غياب السيدة غورف في بقية القصص إلا أنها ستبقى حاضرة في ذهن القارئ في كل قصة من قبيل المقارنة بينها وبين المعلمة جولز.

القصص متخّيلة، ولكنها تحاكي الواقع، القصة الأخيرة تؤكد أن من يرى هذا مجرّد مخّيلة فهو مخطئ، فأطفال القصة لا يختلفون عن أطفالنا والمعلمتان غورف وجولز موجودتان، ولكن يبقى السؤال من مِنَ المعلّمتَين هو النموذج العام في واقعنا؟ سؤال لن يجيب عنه إلا واقع أطفالنا.

يلزمنا بعض العار

نبيل الملحم

نعم.. من حقّ الثورات أن تنتقل من كتف جورج حبش، والعفيف الأخضر، ومحمود درويش وبيروت ودمشق والقاهرة، إلى حمد بن جاسم.

- لِمَ لا؟

ألم ينتحر الأوّلون نصف انتحار؟

انتحار حدائيّ تجاوز سمّ الفئران والمبيدات الحشرية والحرق، إلى انتحار ما كان ليُحدِث موتاً ولا يبقي (على قيد حياة)؟

هو نصف انتحار، و.. بأيد نظيفة.

وهانحن فيها، نعم فيها، وكان السؤال كما الإجابة تقف عند أقدام الغيب، أو الغيبوبة:

- أين بات اليسار، وقد انتقلت الثورات إلى رعاية الأيدي المثقلة بالدماء؟ هل سمع أحدكم نفياً من برهان غليون، عن تلك الواقعة الشهيرة وقد احتضن فيها بندقية «النصرة» المتسلسلة من أولاد طالبان؟ عن اليسار القابع في حضن الصحراء، عقل الصحراء، واللغة اليابسة الأقرب إلى موت الرمال؟

ونسأل إن كنّا سنذهب فيما تبقّى من الوقت إلى بحبوحة العقل، بعد أن استحوذ يوسف القرضاوي على عقلنا، لنقف مسبلي الأعين والأذرع عند أبواب الغياب، وكلما اقتربنا من الصورة تضاعفت التفاصيل، إلى الحد الذي صار فيه اليسار ما بين خيارين:

يسار بمقياس متأسلم يبحث عن معركة بدر الظافرة، ويسار متأسلم يحجّ في صلح الحديبة، حتى خلت الساحات كلّ الساحات لاثنين متشابهين من اليسار، يتصارعان على طبق واحد، طبق:

- رعاية الله، (ومن جهة اليسار أيضاً).

كان ذلك، بعد أن توقّفت مفاتيح البلاد ما بين خيارين:

- السيء أو الأسوأ.

وكلاهما اختار الحضور الكاذب أو اللاحضور، في كوميديا الموت والدمار، وإنْ بالكتابة على ورق هم أكثر مزقاً من الورق الذي يخالون أنهم يكتبون عليه، فكانوا أسوأ من السيئين.

إنه المال، نعم، وإن لم يكن المال وحده، فللمال جاذبية الأرض، وقد أخذ اليسار إلى (أشقائه) الإسلاميين، وما إن انتهت الرقصة حتى طردهم المال، فالمال الجاذب، وفي مفصل ما، سيكون المال الطارد، وتابعوا ما حدث في تونس، وفي مصر، وفي سوريا، وسوريا هي المثال، وتتبعوا لمن تُحتَكر البنادق، الفنادق، وقاعات المفاوضات.

- والآن يبكون؟

يبكون على ما لم يكن، تسمع هذا في موسكو، وفي واشنطن وفي باريس وبرلين، فندّابو اليسار، بندباتهم، وبعد أن (خلص الفلم)، باتوا اليوم أكثر ذبولاً في الأرض التي حلّو بها، لا صوت، ولا صورة، ولا حتى توك شو، وهم يتنقّلون ما بين الصدر الأعظم السلطان أردوغان، والصدر الأخفض صدر الدين البيانوني، مطرودين من كلا الصدرين، بما جعلهم أخفض من السرّة ربما بشبر واحد في كلا المتاهتين، وفي كليهما كانوا بين اليد والإصبع (أيّ إصبع لا يهمّ)

- نعم.. لا توك شو، وقد كُتِب على أبواب القاعات: لا دخول للعجزة والأغبياء.

في الخنادق، أبو محمد الجولاني واسمه الحقيقي أسامة العبسي الواحدي، وفي المفاوضات محمد علوش، ولليسار الصفحات الزرقاء، وزغاريد للرئيس الأمريكي دونالد ترامب وقد شفى غليلهم بقصف مدرج طيران، بعد أن لعنوا السابق عليه الرئيس باراك أوباما، بنعته «الرئيس الأسود»، وقد كتب واحد منهم:

- لا تشتري العبد إلاّ والعصا معه.

وبلا وعيه (اليساريّ، بل اليساريّ جداً)، كان اعتبر أن مجرّد الانحدار من أصول إفريقية (عبودية).

يلزمنا مشاعر الانكسار.. ويلزمنا بعض العار، الكثير من العار، وقد احتفلنا بزواجنا مع المجهول.. المجهول هنا ليس الله، هو ذلك التحرير، تحرير سوريا من السوريين، بعد أن باتت الساحات كل الساحات لمن يجيئون من حضن الأمير أو حضن السلطان.

ولمن سيقول:

- وكنا تحت سياط الجلاد.

سنقول، كنا تحت سياطه، نعرفها بالتمام والكمال، ونضيف:

- وانتقلنا إلى أنياب الإخوان.

وأن تكون ما بين خيارين فلذلك ما يعنيه، وما يعنيه أنك «لست أمام خيار»، إذن فاختر، اختر موتك على قبضة سيفك، او اختر الصمت.

فالاختيار ما بين زوجة (جربانة)، أو عشيقة عاهرة ليس هو الخيار.

- اليسار، يا له من مستودع للمهرّجين.

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

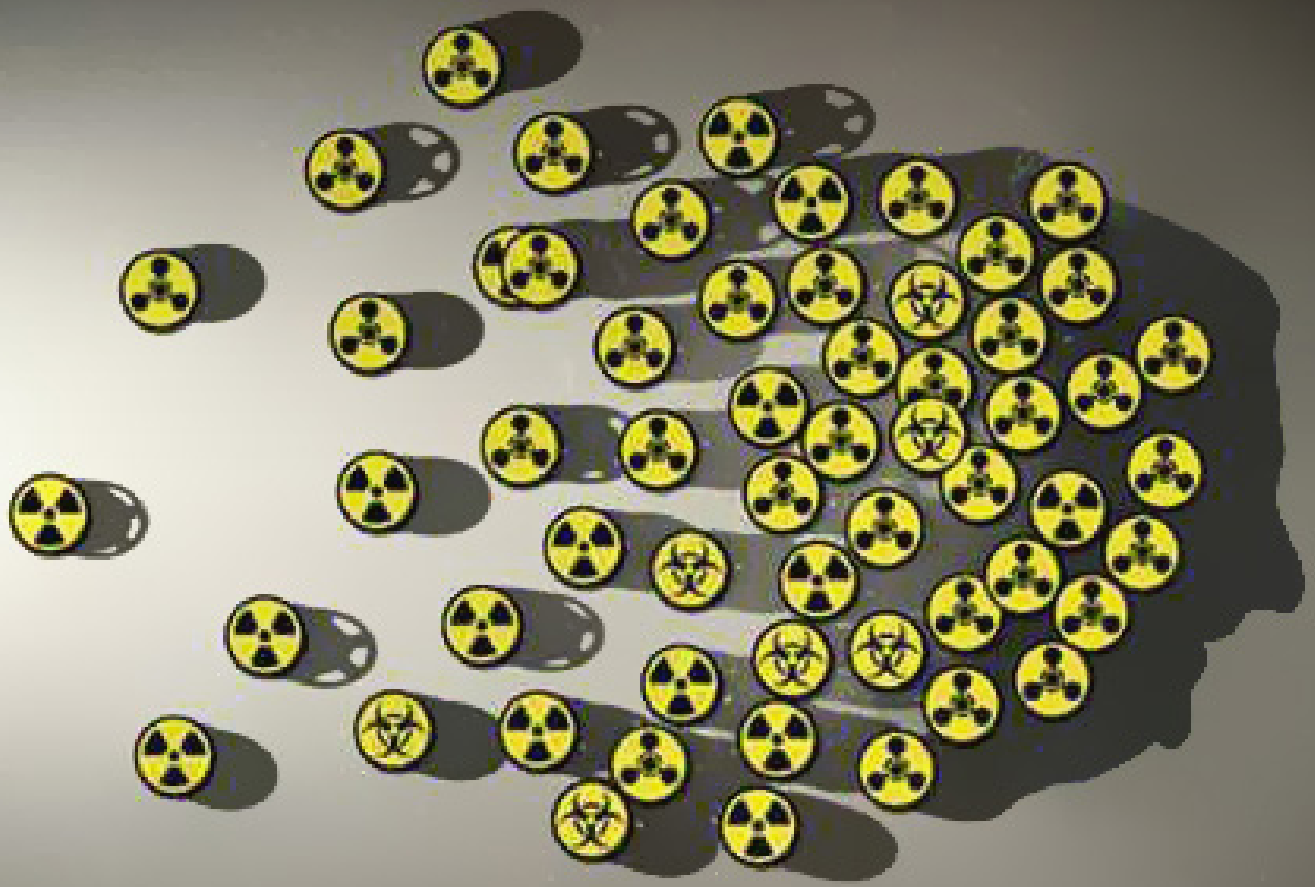

رجل الكيماوي

عمل للفنان السوري مصطفى يعقوب

CHEMICAL MAN

THE CRIMINAL WHO KILLED THOUSANDS OF CHILDREN